عبرة وذكرى

ثابت

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

A.U.B. LIBRARY

CA
342
T11bA
C.1

عبرة وذكرى

او

كلمة حول الشورى

سلسلة مقالات

للدكتور ايوب ثابت

نشرت تباعاً في جريدتي «الوطن» و«الثبات»

شباط ١٩٠٩

Cat. Jan. 1929

VVKD

بيروت ايار ١٩٠٩

(حبس ريع هذا الكتاب على شهداء وجرحى الجيش الدستوري الزاحف)

38194

المطبعة العلمية ليوسف صادر

BASEL

Presented by Prep. Dec. 7 1926-1927

كلمة تمهيدية

سألت صديقي الدكتور ايوب ثابت كتابة بعض فصول تتعلق بالشورى لتدرج في « الوطن » فلبى الطلب لطفاً ووضع هذه المقالات التي نشرت في « الوطن » « والثبات » تباعاً فكان اقبال الناس عَلَى مطالعتها كبيراً وكان لها عظيم وقع في النفوس. والآن حرصاً عَلَى ما حوته من الفوائد واجابة لطلب الكثيرين رأيت ان اجمعها مع قصيدتين له من جنس الموضوع في كراس عَلَى حدة ولاسيما وان الحوادث الاخيرة قد جاءت مصداقاً لما استشعره الباحث حيث قال :

« ولا عبرة بما انفردت به الامة العثمانية في ثورتها من حقنها الدماء الى هذا الحين فما ذلك الا فلتة من فلتات الزمان لم يسطر لها التاريخ مثيلاً في ما مضى ولا كان ليقاس عليها فيما يلي . بل لا يزال الكثيرون منا بالرغم عن كل ذلك يوجسون خوفاً من تقلبات الايام وحدوث ما ليس في الحسبان . فلا مشاحة في ان بقاء الامة تحت نير الاستبداد وفي ظلمات الجهل كل هذه السنين الطوال قد اثَّر في اخلاقها واطوارها تأثيراً يعسر معه عَلَى السواد منها ادراك الحالة الجديدة حتى انه ليظنها البعض مغايرة للتقاليد والطقوس . ومما يزيد في اشتغال البال ان هنالك عدداً كبيراً من رجال الدولة المنقلبة لا يرضون عن الحالة الحاضرة ويسعون جهدهم في دسّ سم الفتنة بين الغافلين عَلَى امل ان يقلبوا

الحكومة المقيدة ويستعيدوا دور الاستبداد والعياذ بالله »

وقال في موضع آخر :

« فان التنازل عن السلطة المطلقة بل عن اية سلطة مهما كان نوعها ليس هو بالامر السهل · والغالب ان الملك يأبى الاستسلام لمطالب الامة ويأنف من تقييد سلطته المطلقة او ربما اظهر الرضى واكمن الغدر حتى اذا ما امكنته الفرص من دعاة الاصلاح اوقع بهم وبدد شملهم واعاد ملكه الى ما كان عليه من سوء الحال · بل ربما شدد في الضغط عَلَى الامة وزادها عسفاً وظلماً بغية استبقائها في ظلمات الجهل وديجور الفقر وهماً منه بان ذلك يمنعها من النهوض والعود الى المطالبة بحقوقها · انما الويل لمثل هذا الملك فايامه مظلمة واحلامه مزعجة وبلاده تنتابها القلاقل والفتن · وما كان ضغطه عَلَى الامة الا ليزيدها ميلاً الى فك القيود وشوقاً الى الانتقام · وهناك البكاء وهرق الدماء يوم يتفجر بركان الثورة الخامد ويندفع الشعب الناقم فلا وعود تحيله ولا وعيد يهوله ولك في شارل الاول ملك انكلترا ولويس السادس عشر ملك فرنسا عبرة وذكرى »

وقال في الفصل الذي عنوانه « جمعية الاتحاد والترقي » :

«ولا عبرة بالقول ان نواب اليوم هم غير نواب الامس وان امة الان هي غير امة ذلك الزمان حتى ولئن جاريناك عَلَى مذهبك هذا وبالرغم عن ان اعضاء المجلس هم نواب الامة ومنتخبوها مع ذلك فانه ليتراءى لنا ان العوامل الموقوف عليها تأييد الدستور والمحافظة عَلَى الحالة الناشئة هي لدى الجمعية اوفر منها لدى مجلس المبعوثان بدليل ما اسلفناه من تعلق صفوة الجيش بها وانعطاف سواد الامة اليها

ناهيك عما بين اعضائها من الارتباط بوحدة المبدأ والمقصد وما هنالك من الوجه الآخر من التباعد والتنافر بين احزاب المجلس المتضاربة اهواؤها والمتباينة اغراضها وفيهم الاتحاديون والاحرار او اللامركزيون والمحافظون (؟) بل لعله لا يعتم الا ريثما يستأنس من جمعية الاتحاد شبح تقلص في نفوذها حتى يظهر حزب الرجعيين ايضاً .

فلذلك ولما قدمناه من الاسباب ترى ان بقاء الجمعية حارساً ساهراً على الدستور لبينا يرسخ ويتأيد الحكم النيابي في البلاد هو امر حيوي للامة وليس لعمري من خطر في بقائها او تدخلها في الشؤون بل الخطر كل الخطر انما هو في تقلص نفوذها والويل وشقاء الامة انما هما في ملاشاتها »

وقال ايضاً :

« وكأني بالعدل لا ينشر في البلاد والامن والسكينة لا يستتبان فيها الا اذا ما اشبعت الحكومة المأمور الصغير من فضلات الموظف الكبير وابدلت سياسة اللين والتملق بالشدة والعزم . وليس في هذا التبديل بل ليس في نشر الحكم العرفي نفسهُ ما ينافي القانون الاساسي او يهدد سلامته بل كأني بهِ وقد نشرته لزمن ما حكومة دستورية صادقة النية كما هي حكومتنا اليوم ومن ورائها جمعية سياسية وطنية كجمعية الاتحاد والترقي (وهي مشرق الحرية على البلاد والضامن الاكبر لسلامة الدستور) مما يعزز شأن الحكومة النيابية لاول نشأتها ويؤيد مرمى القانون الاساسي وفي تواريخ ثورات السلف هدى وعبرة للخلف »

وليس ببعيد ان يصدق الكثير مما اورده الباحث في غير هذا الموضع مع طول الزمن فان ما استشعره وما رمى اليه في خلال كلامه مبني على سنن

الاجتماع الطبيعية العامة في احوال كل ثورة وفي ارتقآء كل أمة . ولا بأس هنا من اعادة ما صدّرت به هذه المقالات عند نشرها في « الوطن » بعنوان « حقوق الانسان » فالكلام من جنس الموضوع آملاً من صديقي الدكتور اعتبار ما فعلت عربوناً للاخآء وذريعة لزيادة بث المبادئ الدستورية بين الاهلين

حقوق الانسان

خلق الانسان حرًا بالطبع . ولم يكن صبره الطويل عَلَى الذل نقصاً في خلقه بل كانت الحرية ضالتهُ المنشودة حيثما كان وفي اي عصر كان

تراه كيف قلبت تاريخ نشأته وتقصيت سير تقلباته دائباً وراء البلوغ الى هذه الغاية القصوى يمنعهُ عن الظهور تخبطهُ بين اطوار الحيوانية والخشونة والعبودية الى غير ذلك مما كان يخنق فيه تلك الخاصية المتأصلة في كيانه المخالطة للحمه ودمه فكانت تحدثهُ نفسه بان له حقوقاً منهُ مغتصبة فيدفعهُ عامل المطالبة من حين الى آخر الى مناهضة الاقوياء ومقاومة المتسلطين والزعماء انما كانت الاذهان مظلمة والعقول معتقلة واسباب الفوز مفقودة فليس من علم ينير البصائر او نبيه ينبه الخواطر ولم يكن من يرق لحالة العبدان ويتوجع لغفلة الانسان

ولقد مرت عَلَى هذه الحال العصور المتطاولة والانسان يشعر من نفسه بنقص في كمال طبيعته وخلل في انتظام مجتمعه وكالمريض الذي يتململ عَلَى الآلام وهو لا يدري حقيقة الداء ولا صفة الدواء . ولما كانت حرية الانسان راسخة في طبيعته مصاحبة لها في جميع احوالها تبرزها الفطنة من حيز الخفاء الى عالم الظهور فقد ظلت كذلك معتقلة وراء اسوار الجهل كامنة في بطون الدهور

الى ان هب الانسان من رقدته ووثب من ضجعته فاوقدت للعلم ناره وامتد لظاها الى تلك الشعلة الكامنة في النفوس فاستعرت ايما استعار وتقاذف جمرها الى سائر الاقطار

كان ذلك بانفجار الثورة الفرنسوية سنة ١٧٩٣ فان تلك الثورة ولست اذكرها بغير التعظيم والاجلال قد نسفت معاقل الظلم في تلك البلاد وزعزعت اركانه في الخارج وهتكت عن فظائع الظلام قميص الرياء فادرك العاقل ما كان يتمثله في ذهنه وعلم الجاهل ما كان مغلقاً عليه وبان للناس ماقاساه الانسان من ضروب الاعتساف وما تحملته طبيعته الحرة من صنوف الخسف وما وقف في سبيل تقدمه من العقبات وان الظلم كان يحرمه حقوقه المقدسة الطبيعية ويجرده من اجمل صفاته الخلقية وان الانسان ذلك المخلوق الشريف قد كان يؤخذ كالبعير من عنقه ويسام كالحيوان الاعجم بل كانت نفسه السامية يقذف بها الى اسفل دركات الذل وتدفع الى احط مهاوي الشنار وبين ذلك شقاء يذوب لوقعه الجماد وبلاء تئن من هوله الارض وانواع من العذابات والويلات لا اعددها فليست لتدخل تحت احصاء

ذلك هو الزمن الذي ادرك فيه الشعب الفرنسوي بلاءه الجسيم واصاخ سمعاً لاصوات المطالبين بحقوقه المنادين برفع الحيف عن كاهله فثارت نيران غيظه وهبت عواصف غضبهُ والغضب للحق من عناصر النجاح فقامت قيامة الثورة وكانت اوسع خطوة جرت بالانسان الى مسارح التقدم فاطلقته من قيود الغباوة واخرجته من ظلمات الاباطيل وكشفت له عن الحقائق الاجتماعية الحجاب وقادته الى نعيم شادت له فيه صروح الحرية على انقاض الظلم ناشرة

عليها اعلام المساواة والاخاء ثابتة ابد الاباد وعلى الجملة فقد قلبت الثورة هيئة العالم القديم واجرت في الحديث منهُ سيول تمدن طمت فعمت اكثر اقسام المعمور

قال شاعر الفرنسيس الكبير ما معناه : اجل قتل الشعب في هذه الثورة ملكه وابن ملوكه انما اخمد بقتله انفاس الظلم وانبت على تربته دوحة العدل · انزل البلاء بالعظما وشتت شمل المتسلطين فاذهب بذلك الامتيازات وجمع القلوب على المساواة · مزّق ما في الصدور من الحرائر وما في الهياكل من الستائر فاتخذها لفائف لجراحه وضمادات لقروحه · تقطعت الرقاب واجترمت المحارم ودمرت الصروح واشتبكت الحروب وعظمت الاهوال ولكن حقنت بذلك الدماء ومنعت الجرائم وعمرت البلاد واستتب السلم واستحالت الاهوال الى رخاء وهناء فبين تلك العواصف وهذه الويلات بزغت شموس العدل وانقشعت غياهب الظلم وسطعت انوار تلك الشعلة الكامنة · شعلة الحرية فاعلنت « حقوق الانسان »وانارت العالم

اقف عند هذا الحد من القول وافسح المجال لحضرة صديقنا الفاضل الدكتور ايوب افندي تابت فقد وضع في هذا المبحث الجليل سلسلة مقالات ننشر الاولى منها غداً وسنتابع نشر اخواتها في اعداد الوطن التالية فننبه اليها الافكار فان في امثال هذه المباحث ما يعرف الشعب ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات وهي الغاية التي يجب ان يسعى للوصول اليها كل كاتب وكل مفكر في حالتنا الحاضرة

نجيب شوشاني

بيروت ٢٥ نيسان سنة ١٩٠٩

تنبيه : ما كان من الحواشي بين قوسين كذا ( )فقد اضيف الى الفصول بعد فتنة الاستانة

اهداء الكتاب

الدكتور رضا توفيق بك نائب ادرنه

مولاي

الفيتك من بين نواب الامة اقربهم الى قلبي فاهديت
اليك هذه الصفحات اعجاباً بعلمك واقراراً بفضلك

الدكتور ايوب ثابت

تمهيد

كلُّ ما في الكون من حيٍّ وجماد يوجد وتوجد معهُ القابلية للتغيّر .
تنازع البقاء وبقاء الانسب سنّة اولية من سنن الوجود فانسب الاحياء للبقاء اقبلها للتغير فالتكيّف بحسب الاوساط والازمان وما لا يجاري منها غيره في تغيره ونشوءه يغلب في تنازع البقاء فيتلاشى فيزول وما زال لا يعود

وحكم الامم في ذلك حكم كل حي

الشعب والملك والثورة

« الحقيقة أن تقال لا أن تعلم »

الحقيقة في الابحاث كالمبضع في الاورام . كلاهما جارح . انما لا عبرة بما يحدثانه من شديد الألم فان نفس هذا الالم لهو أسرع شافٍ للداء وخير العلاج ما اسرع الشفاء

عبرة وذكرى

نحن اليوم ازاء نهضة سياسية بفوزها تحيى الامة و بحبوطها تتلاشى . فلأمرٌ واجب عَلَى كل من افرادها ان يهبَّ الى معاضدتها ولا يحجم عن مناصرتها . وحذارِ حذارِ ان يتوكأ بعضنا عَلَى بعض حسبما جرت عادتنا فنصبح كما امسينا ونقف حيث كنا . بل عَلَى نشيط البدن ان يخدمها بذراعه وكثير المال بماله وغزير العلم بعلمه . فكل من الثلاثة ركن من اركانها وعامل في فلاحها ودوام كيانها . وها نحن اليوم قد صحونا من سبات طويل ودخلنا في طور جديد بل في حياة جديدة بعد جمود كدنا نخاله لولا مطالعة تواريخ الامم ومخالطة ما حوالينا من الشعوب الراقية حالةً طبيعية لبني الانسان . فيجدر بنا وقد خطونا في خطوات الحكومات الشوروية ان نعود الى تواريخها فنقف عَلَى ما طرأ عليها من الطوارئ ونابها من النوائب ابان انقلابها من طور استبدادي الى طور شوروي عسى ان

يكون لنا من ذلك عبرة وذكرى . فلا اخالنا الا عارفين بما يرافق الثورات السياسية من التقلبات وما يتخللها من الويلات . ولا عبرة بما انفردت به الامة العثمانية في ثورتها من حقنها الدماء الى هذا الحين فما ذلك الا فلتة من فلتات الزمان لم يسطر لها التاريخ مثيلاً في ما مضى ولا كان ليقاس عليها في ما يلي . بل لا يزال الكثيرون منا بالرغم عن كل ذلك يوجسون خوفاً من تقلبات الايام وحدوث ما ليس في الحسبان . فلا مشاحة في ان بقاء الامة تحت نير الاستبداد وفي ظلمات الجهل كل هذه السنين الطوال قد اثر في اخلاقها واطوارها تأثيراً يعسر معه عَلَى السواد منها ادراك الحالة الجديدة حتى انه ليظنها البعض مغايرة للتقاليد والطقوس . ومما يزيد في اشتغال البال ان هنالك عدداً كبيراً من رجال الدولة المنقلبة لا يرضون عن الحالة الحاضرة ويسعون جهدهم في دس سم الفتنة بين الغافلين عَلَى امل ان يقلبوا الحكومة المقيدة ويستعيدوا دور الاستبداد والعياذ بالله [1]

اسباب الثورة

اذا كان الملك مطلقاً لا قيد يقيده ولا نظام فوق ارادته فالغالب انه يستأثر

(١) (ان ما لمحت هذه السطور الى امكان حدوثه قد وقع فعلاً حيث هاج الرجعيون باسم الدين الغافلين من الجند والشعب فثاروا في استانة فتنة عسكرية كادت لولا اسراع سالونيك الى اخمادها ان تقضي عَلَى الدستور بل عَلَى السلطنة نفسها .

قلت فإلا اذا لم يبدِ زعماء الانقلاب الجراءة والشدة في العمل واذا هم لم يرهبوا بل يرعبوا المفسدين المقلقين ايا كانوا واينما وجدوا فلن ينفك هؤلاء عن افسادهم . وكأني بالجزء الاسيوي من السلطنة مرسحاً رحباً لدس دسائس الرجعيين ومؤامرات المفسدين بيد ان « الشرق ذئب يستنعج ان نهرته » فليذكر ذلك زعماء الانقلاب

في الرأي وهو اكثر ما يكون فاسداً ويستبد بالقوة وهي قلما تصرف في سبيل الحق والعدل . ويحوم حواليه جماعة من المتملقين والمتزلفين فيزوقون له انه ظل الله على الارض وان الناس واعراضهم واموالهم ملك له يتصرف بهم كيف شاء فيزداد بذلك عتواً واستبداداً . ولما كانت الرعية تخشى بطشه وتخاف بأسه لا تجرأ على انتقاد اعماله وتقويم اعوجاجه فقد ساءت احكامه وزادت مظالمه . واذا هي تململت من ثقل الوطأة اتهمها بالتمرد وشق عصا الطاعة وامسى قلق الافكار مضطرب البال اذا هب نسيم السحر خاله عاصفة او مال خيال ظنه يداً قاتلة . ويقويه على هذه الهواجس والشكوك المقربون اليه لما يبيحه لهم استحكام التباغض والتنافر بينه وبين الرعية من استنزاف الاموال واستدرار المغانم فيشدد في الضغط على الامة ويزيد في التنكيل باحرارها . فطالما هي هائمة في ظلمات الجهل فهو في أمنٍ من نهوضها وفكاك قيودها . انما لا تعتم الا ريثما تستنير ويشملها العلم فتشعر بثقل الوطأة وسوء الحالة فتهب مستهلكة الى المطالبة بحقوقها المهضومة

فاذا كان الملك حكيماً يرى ضعف جانبه بازاء الشعب الثائر فيسترسل الى ارادته وينيله مبتغاه . غير ان ذلك نادر قليل الحدوث فان التنازل عن السلطة المطلقة بل عن اية سلطة مهما كان نوعها ليس هو بالامر السهل . والغالب ان الملك يأبى الاستسلام لمطالب الامة ويأنف من تقييد سلطته المطلقة او ربما اظهر الرضى واكمن الغدر [1] حتى اذا ما امكنته الفرص من دعاة الاصلاح اوقع بهم

(١) (ذلك ما سطره التاريخ عن الملوك السابقين ممن طالبهم شعبهم برد حقوقه المهضومة اليه من يوحنا الاول الى شارل الاول ملكي انكلترة الى لويس السادس عشر ملك فرنسا . وهاك الحوادث الاخيرة في ايران وتركيا قد جات اليوم مؤيدة للتاريخ فكفى اذن

وبدد شملهم واعاد ملكه الى ما كان عليه من سوء الحال بل ربما شدد في الضغط عَلَى الامة وزادها عسفاً وظلماً بغية استبقائها في ظلمات الجهل وديجور الفقر وهماً منه بان ذلك يمنعها من النهوض والعود الى المطالبة بحقوقها . انما الويل لمثل هذا الملك فايامه مظلمة واحلامه مزعجة و بلاده تنتابها القلائل والفتن . وما كان ضغطه عَلَى الامة الا ليزيدها ميلاً الى فك القيود وشوقاً الى الانتقام . وهناك البكاء وهرق الدماء يوم يتفجر بركان الثورة الخامد و يندفع الشعب الناقم فلاوعود تحيله ولا وعيد يهوله ولك في شارل الاول ملك انكلترا ولويس السادس عشر ملك فرنسا عبرة وذكرى [1]

وما عليك الا ان تعود الى تواريخ الامم فترى ان ما اشرنا اليه من دواعي الثورة هو ما ادّى اليها في عهد هذين الملكين وغيرهما من الملوك السالفين . بل هذه ثورتنا وثورتا جارتينا ايران ورسيا فاذا بحثت في اسبابها تبينت انها هي عَلَى

بزعماء الانقلاب من العثمانيين تردداً في ادارة شؤون ثورتهم فلقد آن لهم وهوذا التاريخ فضلاً عن حوادث اليوم امامهم ان يسيروا بكل امورهم عَلَى منهج سابقيهم من الامم الى الانقلابات فان للعمران السياسي سنناً اولية لا سبيل الى بلوغ الغاية الا بالسير عَلَى موجبها فعبثاً يحاولون هم تبديلها)

(١) (خلعا نحوكما فاعدما فاثبتت الامة ان السلطة مستقرة فيها مستمدة منها فلها ان تمنعها او تمنحها فتستردها .

قلت ما ابعد الملوك عن الاذكار والعبر بل ما احنثهم باليمين والقسم حيث المقصد من ذلك تقييد سلطتهم وكبح جماح استبدادهم فهاك لويس السادس عشر فهو لم يعتبر بمقتل شارل الاول ولا اذكر عبد الحميد بمصير لويس السادس عشر وكافي بشاه الفرس قد تعامى عن مصير كل اولئك

ذلك وكلهم اقسم اليمين فحنث بها .)

ما قدمناه

ومما يجمل ذكره وان خرج عن مدار بحثنا هذا هو ان اكثر الثورات يتبع بعضها بعضاً وتتفاوت ازمان وقوعها بتفاوت الامم النازعة اليها في الاستنارة والعلم . ومثال ذلك حدوث الثورة الافرنسية عَلَى اثر الثورة الاميركية والامتان يومئذٍ في منزلة واحدة من الرقي ثم حدوث ثورات سائر الشعوب الاوربية المتقاربة في العرفان من مثل بروسيا والنمسا وبلجيكا عَلَى اثر الثورة الافرنسية الثانية ثم ثورات الروس والفرس والعثمانيين وهم عَلَى درجات متشابهة في العرفان وقد جاءت كل واحدة تلو الاخرى

ولقد ادرك الملوك المطلقون ذلك فكانوا يتألبون عَلَى اخماد جذوة الثورة اين شبت خوف تطاير شرارها الى ممالكهم من ذلك تألب انكلترة والنمسا وروسيا وبروسيا عَلَى اخماد الثورة الافرنسية الاولى ام الثورات ونور الحرية . ولا اخالنا نحن العثمانيين قد نسينا نظر الروسية الينا شذراً يوم نلنا الدستور للمرة الاولى ولم يكن قد تشكل فيها بعد مجلس الدوما

معرفة الشعب مفوقه اول خطوه نحو الثورة

قد لا يدرك الشعب الذي طال عليه عهد الاستعباد ان الانسان يولد حراً وان استعباده انما هو امر اغتصابي حتى لقد يتوهم ان حالة العبودية هي حالة طبيعية له لا يستغربها ولا يستنكف منها بل لو قام من طالب له بحقوقه المغتصبة لرأيناه واقفاً الى جانب السلطة حائلاً بينها وبين حقوقه . ولا يلبث من يشك بصحة هذا القول الا ريثما يرجع الى تواريخ ثورات الامم فتبين له مكانة هذه

الدعوى من الحقيقة . حتى انه لا وجوب الى مراجعة التاريخ فهذه الثورة الروسية وعهدها غير بعيد بل لا يزال شرارها متطايراً هي شاهد ناطق بذلك . ولا عبرة بالقول ان الجيش وليس الشعب هو الحائل بين الامة والحكم الدستوري فانما الجيش من الشعب فلو كان الشعب متنوراً عالماً بحقوقه لكان الجيش المستمد منه قد عرفها ايضاً

ومما يدلك عَلَى مكانة وقوف الشعب عَلَى حقوقه الطبيعية من الخطورة في الثورات السياسية ان فلاسفة الافرنسيس واكابر كتابهم من مثل فولتر وجان جاك روسو ومنتسكيو توخوا تعليم الامة ذلك قبل اعلان الثورة الافرنسية بمدة بعيدة فما ثارت الا وهي عالمة بما تطالب به السلطة وملمة بالطرق الموصلة اليه . وكان من بادىء اعمال دعاة الثورة لاول التئام الجمعية الوطنية انهم نشروا عَلَى رؤوس الاشهاد منشوراً عنوانه « اعلان حقوق الانسان »

وانك لترى في رجوعك الى تاريخ الثورة الاميركية انه قد كان اعلانها عَلَى اثر منشور هو بنفس العنوان المذكور وبما يقارب مضمونه معنىً . بل لو بحث باحث بحثاً دقيقاً في نظامات الحكومات الشورويه وقوانينها الاساسية لاتضح له انها مبنية عَلَى حقوق الانسان الطبيعية

ولم يتعمد رجال الثورة من كلتا الامتين في اعلان حقوق الانسان مجرد تحريض الشعب ودفعه الى الهياج والفتنة بل رموا الى امر مهم هو تعليم الفرد من الناس ما له من الحقوق عَلَى الامة [1] وما للامة من الحقوق عَلَى السلطة ومنزلة السلطة من الامة حتى اذا ما عرف ذلك نهض مع دعاة الثورة وكاتفهم

(١) لافايت في مذكراته

في كبح جماح السلطة واكراهها عَلَى ردها اليه حقوقه المغتصبة وحصرها ضمن دائرة لا تتعداها

لا تفلح الثورة الا اذا علم سواد الشعب حقوقه الطبيعية

اذا ظل السواد الاعظم من الشعب جاهلاً لحقوقه الطبيعية ولمنزلة السلطة من الامة وانحصر العلم في ذلك بفئة معدودة فقامت تطالب الملك المطلق بحقوق الشعب فالارجح انه لا يتيسر لها ذلك وكان مصيرهـا الويل والفشل . حتى انها لو تمكنت من بغيتها وقيدت الملك بالشورى فليس ثمت ما يضمن للامة بقاء الحالة الناشئة بل الاقرب ان الملك يستعيد الحالة الماضية اما باغراء زعماء الثورة وهم قليلون واما باستمالة الشعب الجاهل لحقوقه والذي يخيل له كما اسلفنا ان العبودية حالة طبيعية وان السلطة هابطة عَلَى الملك من قوة وراء الطبيعية لا يسوغ للبشر مساسها

ولك في تواريخ الامم الحاضرة ما ينطبق عَلَى مثل ما نحن في صدده . بل لا اسألك العود الى التاريخ لترى ذلك فان لك في جارتنا الامة الفارسية بل في الامة العثمانية نفسها لاول عهد جلالة السلطان الحالي مثالاً قريباً . فكل من الملكين قياماً بطلب فئة معدودة من الشعب لنال أمته الدستور انما ما عتم ان تمكن من ملكه فاستردّ ما اناله واعاد الحكم الاستبدادي المطلق . فكان من وراء ذلك ان الامة العثمانية بقيت نحواً من ثلاث وثلاثين سنة في حالة من العبودية لم يسطر التاريخ الحديث لها مثيلا . وهذه البلاد الفارسية لا تزال دماء ابنائها تتدفق سيولاً ويخشى والعياذ بالله من دوام الفوضى في البلاد زمناً

طويلاً الا اذا مدت يد من الخارج[1] الى مناصرة دعاة الحرية ويا حبذا لو تكون تلك اليد يداً عثمانية. وانما وقع ذلك لان السواد الاعظم من الامة العثمانية كان يوم نال الدستور للمرة الاولى عَلَى مثل ما هي عليه الامة الفارسية اليوم من الجهل والغباوة.

ولا اقصد فيما تقدم مجرد البحث المعنوي بل اني اتوخى من وراء ذلك غرضاً مهماً هو تجنب الوقوع في مثل ما وقعنا فيه من قبل ووقع فيه غيرنا من الشعوب لاول ثوراتهم السياسية اذ وقفت الامة عند نيل الدستور ولم تنشر فيما بينها المبادئ الحرة والتعاليم الشورو ية فسهل اذ ذاك عَلَى السلطة قلب الحكومة النيابية واستحياء الحكم الاستبدادي المطلق.

لذلك يجدر بصحفنا ومجلاتنا عَلَى اختلاف انواعها ومصادرها ان تنشر مراراً وتشرح شرحاً وافياً

« اعلان حقوق الانسان »

كما وضعته الجمعية الوطنية الافرنسية لاول عهد الثورة فانك لتجد فيه ما لاتجده في سواه من المبادئ الاساسية مما يولد في الشعب حب الحرية والاخاء والمساواة ويثير فيه الشعور والميل الى الأُسس الشورو ية. ولا يخفى ما في تلقين الامة ذلك في الاحوال الحاضرة من الخطورة ليس فقط بالنظر الى النفع السياسي عَلَى ما قدمناه بل لتهذيب الاخلاق وتثقيف الاذهان ايضاً

((١) لقد مدت هذه اليد فاذا هي يد انكليزية روسية وهاك ما جاء في الانباء البرقية بتاريخ ١٠ ايار « طهران. قبل الشاه قبولاً تاماً في الظاهر البروغرام الانكليزي الروسي الخ »)

اعلان حقوق الانسان (١)

١ الناس يولدون و يظلون احراراً ومتساوين في الحقوق

٢ هذه الحقوق هي الحرية والتملك والامن ومقاومة الجور

٣ مبدأ كل سلطة مستقر في الامة. لا يمكن لاي مجموع او لاي فرد كان ان يستخدم سلطة غير آتية عنها صراحة

٤ قوام الحرية ان يستطاع عمل كل ما لا يضر بالغير

٥ لا يحق للقانون ان يمنع غير الاعمال المضرة بالهيأة العامة

٦ الشريعة هي مظهر الارادة العامة ولكل الوطنيين ذاتياً او بواسطة نوابهم حق الاشتراك في سنها . ويجب ان تكون واحدة للكل سواء كان في صون الحقوق ام في العقوبات . ولما كان كل الوطنيين متساوين ازائها فهم كذلك يقبلون في كل المراتب والمناصب والوظائف العامة بحسب

---

(١) حدث خلاف بين اعضاء الجمعية الوطنية الافرنسية لاول عهد الثورة بشأن نشر « اعلان حقوق الانسان» وعدمه فحاول رجال الرجعى ان يمنعوا نشره لئلا تعلم الامة ان للانسان حقوقاً طبيعية هضمها الاستبداد في كل تلك القرون الطوال . غير ان « لافايت» وانصاره من رجال الثورة اصروا عَلَى وجوب نشره قائلين ان اعلان حقوق الانسان ضروري جدا بل اشد ضرورة من القانون الاساسي نفسه اذ انه لا يقف عن تأييد حقوق الامة ازاء حكومتها فقط بل يبين حقوق الفرد ازاء امته ايضاً فليس من حرية ولا نظام حقيقي الا اذا ما اقتنع الكل بان هنالك حقوقاً لا يمكن للاكثرية نزعها عن الاقلية حتى ولا عن فرد واحد .

(قد ساعد عَلَى تعريب اعلان حقوق الانسان جملة من القانونيين والكتاب الافاضل اخص بالذكر منهم صديقي المحامي شارل دباس)

اقتدارهم وفضائلهم ومواهبهم العقلية

٧ لا يمكن الشكوى عَلَى اي انسان كان او القبض عليه او توقيفه الا في الاحوال المعينة في القانون و بحسب الكيفية المرسومة فيه

٨ لا يسوغ للقانون ان يضع غير العقوبات الضرورية ضرورةً اكيدة وصريحة ولا يمكن معاقبة اي كان الا بموجب قانون وضع ونشر واصبح نافذاً قبل وقوع الجرم وعمل به عَلَى النظام

٩ لما كان كل انسان يعتبر بريئاً الى ان يعلن مجرماً فاذا ارتؤي وجوب توقيفه واستعمل بحقه عنف لم يكن ضرورياً للتأمين من شخصه فعلى القانون ان يعاقب عَلَى ذلك بكل شدة

١٠ لا يجوز تنكيد اي كان بسبب آرائه حتى الدينية منها ما دام ابداؤها لا يخل بالنظام العام حسبما قرره القانون

١١ حرية نشر الافكار والاراء حق من اثمن حقوق الانسان فلكل وطني اذن ان يتكلم و يكتب و يطبع بملء الحرية الا انه مسؤول عن خرق هذه الحرية في الاحوال المعينة في القانون

١٢ ضمان حقوق الانسان والوطنيين يستلزم قوة عامة

١٣ يتحتم للقيام بهذه القوة المعامة ونفقات الادارة وضع رسوم عامة يجب توزيعها عَلَى جميع الوطنيين بالسواء كل عَلَى قدر طاقته

١٤ يحق لكل الوطنيين ان يتحققوا بالذات او بواسطة نوابهم لزوم الرسوم العامة وان يقبلوا بها عن رضى وان يحددوا مقدارها ومدتها و كيفية تقسيمها وتحصيلها وان يتتبعوا كيفية صرفها

١٥ يحق للهيأة العامة ان تسأل كل موظف عام عن ادارته

١٦ كل هيأة عامة لا يكون فيها ضمان الحقوق مكفولا وتفريق السلطة محدودا فليست هي عَلَى شيء من القانون الاساسي

١٧ لما كان التملك حقاً مقدساً لا يمس فلا يمكن نزعه عن اي انسان كان الا اذا استلزمت ذلك المصلحة العامة استلزاماً بيناً ثابتاً شرعاً وبشرط دفع تعويض عادل مقدماً

العلم وحقوق الانسان

لو كان موضوع كلامنا العلم عَلَى وجه الاطلاق لاتسع لنا مجال البحث واستغرق الخوض فيه الوقت الطويل فلا اخالنا الاعالمين بمنزلة العلم من الخطورة في رقي الامم والعمران . بل لعلنا لا نكون بعيدين عن الصواب اذا عزونا انحطاطنا وجمودنا كل هذه السنين الطوال الى قلة انتشاره بيننا . حتى ان هذا القليل منه ليس هو من مصاف العلوم الراقية الباعثة عَلَى تقدم موارد الثروة من زراعة او صناعة او تجارة وقلما يتعدى اعراب الجمل وتزويق الكلام . ناهيك عن ان اسلوب التعليم عندنا هو اسلوب قديم لا يتسنى معه تثقيف الاذهان او فتح مجال تسرح فيه الافكار وأقل ما يقال فيه انه وعر ضيق المسالك

ولا عبرة بما في عاصمة السلطنة من المكاتب الملكية والعسكرية او بما انشيء بيننا من الكليات الاجنبية فانما يؤمها عشرات من الوف لا يزالون هائمين في الظلمات . وما كان علم هذا القليل لينهض بهذه الامة الكبيرة من وهدة الخمول فتجاري ما حولها من الامم الراقية فتأمن عَلَى نفسها من التلاشي كأمة مستقلة

اتباعا لناموس يشمل العالمين الحيواني والنباتي باسرهما هو ناموس تنازع البقاء وبقاء الانسب او لبغيّر في اطوارها واخلاقها فتتآلف عناصرها المتباينة تآلفاً طبيعياً نتيجة العلم الصحيح لا تآلفا اجتهادياً يخشى من انحلاله كلما طرأ طارئ اوعرض عارض .

هذه امور اساسية للرقي والعمران لا يسوغ الاغضاء عنها اذ عليها تتوقف حياة الامة وكيان الدولة ولا سبيل للوصول اليها الا بانشاء المدارس ونشر العلم الحديث في كل انحاء السلطنة . وانا لا نشك في انه سيكون من باكورة اعمال مجلس الامة وضع نظام جديد للتعليم عَلَى مثل ما هو مسنون عند الامم الغربية بحيث لا يكون لتعليم الاديان دخل فيه بل يرجع في مثل ذلك الى المعابد ويكون نمط التعليم واحداً في كل البلاد واجبارياً عَلَى جميع ابناء الامة من ذكور واناث من سن مفروض لسنين معدودة و يجعل تعليم اللغة الرسمية عاما واجبارياً [1] فغير خاف ما لوحدة العنصر واللغة والدين من الخطورة في انشاء الوحدة القومية

(١) جاء في المادة التاسعة من لائحة جمعية الاتحاد والترقي ما ترجمته نقلا عن جريدة الوطن بعددها الصادر في ١٥ ايار سنة ١٩٠٩

تاسعاً . « حرية التعليم هي القاعدة التي يستند اليها فكل عثماني حر في فتح المدارس والتعليم وجميع المدارس القائمة في السلطنة العثمانية توضع تحت نظر ومراقبة الحكومة وتكون قاعدة التعليم العام وحدة النمط في التهذيب الاجتماعي والسياسي لجميع الرعايا العثمانيين والتعليم الابتدائي في المدارس العمومية اجباري ومجاني وفي المدارس الابتدائية كل عنصر يعلم لغته الخصوصية ولكن فيما خلا المدارس المخصصة بالصغار وفي المدارس الاخرى الابتدائية يكون تعليم اللغة التركية اجبارياً والمدارس المخصوصة بالتعليم الديني غير تابعة لنظام المدارس العام »

مما لا يمكن بقاء كيان امة ما او حفظ استقلالها بدونها [1] . ذلك وانه ليتعذر الوصول الى انشاء هذه الوحدة العامة ما دامت عناصر الامة المتباينة باقية عَلَى جنسيتها الخاصة كما انه ليصعب ملاشاة هذه الجنسية الخاصة ما لم تتلاش ألسنة الاجناس فتتوحد اللغة عَلَى الخصوص حيث العوائد والاخلاق متباينة متباعدة والصبغة الدينية غالبة عَلَى الصبغة السياسية الاجتماعية ومتخذة كصفة قومية مميزة لا كصفة شخصية مجردة

فلما كانت المذاهب بيننا متعددة ، وتوحيدها امر محال ، والعناصر متباينة ، واندماجها متعذر الا واللغة واحدة وبعد كرور الاجيال ، بقي امر واحد من الامور الثلاثة ممكن الصيرورة هو تعميم اللغة الرسمية مع بقاء كل قوم عَلَى لغتهم اذا لم يمكن غير ذلك .

فاذا ما تم لنا ذلك كله وليس ما يمنع اتمامه فلا يمر بنا غير عشرات من السنين الا وتنشاء بيننا ناشئة جديدة عَلَى اخلاق جديدة واطوار جديدة عالمة بحقوق الانسان الطبيعية وبحقوق الامة عَلَى السلطة وبمنزلة السلطة من الامة وبحقوق الفرد عَلَى الغير وحقوق غيره عليه — امور لا يدرك الشعب حقيقة معنى الشورى بدونها — ويومئذٍ يخلق التآخي والتآلف عَلَى صورة طبيعية ثابتة

---

(١) من جملة ما اتته الدولة العثمانية من الخطاء السياسي هو انها لم تلتفت الى خطورة هذا الامر فوحدت الامة لغةً ومذهباً فاندمجتها اندماجاً محكماً حين كان ذلك ممكن الصيرورة غير متعذر الاجراء اي عقيب الفتح التركي والموت والحياة يومئذاك بين شفاه الفاتحين . وهي لو فعلت ذلك لاستبقت صولتها وعززت شوكتها ولما اسالت تلك السيول الجارفة من دماء رعاياها فيما بعد ما ارتعدت له حواس العالم المتمدن وسوّد صفحات التاريخ

فيحب الانسان لاخيه ما يحب لنفسه ويفعل بالغير ما يريد ان يفعله الغير به وهنالك الصلاح والفلاح والسعادة الحقيقية

ولكن ما لا يدرك كله لا يهمل كله فيجمل [1] بنا بل يجب علينا بين يومنا هذا وذاك اليوم المجيد ان ننشر في الشعب المبادىء الحرة والتعاليم الشوروية على اية وسيلة كانت من خطب او كتابات او تاسيس نوادٍ او تمثيل روايات حتى اذا قام من يدفع الشعب الى اقلاق الحكومة الشوروية راغباً في دس سم الفتنة والتعصب الذميم توصلا الى استحياء زمن الاستبداد اعرض عنه الناس وكذبوه قائلين ما قولك هذا الاّ افساد وان انت الا نمام ذميم

(١) ويجدر بالحكومة ان تتذرع بالحزم والعزم في سياسة الامور فيستتب الامن وتسود السكينة وتروج الاشغال لا ان تبدي الضعف وتسترسل للاوهام فيشتد القلق وتسوء الاحوال

كيف نشأت السلطة

خلق الناس في الحقوق سواء ... فتقوى قوم وسادوا البقيه
زعموا ان الملك آت اليهم ... بدء بدء من سلطة علويه
فكأني بهم يقولون وهماً ... نحن لسنا من طينة ادميه
اورثوه بعد الممات بنيهم ... امشاع حقوقنا البشريه
ظلموا الشعب واستبدوا دهوراً ... انما لم يدم رقاد البريه
قام فيهم ذوو العقول فنادوا ... انتم المُلك والملوك الرعيه
ليس حقاً ان يحكم الكل فردٌ ... انما حق الحكم للاكثريه
ناهضوهم مستهلكين ففازوا ... وغدا الكل في الحقوق سويه

كل ما يرجع الحكم فيه مما يتعلق بالمجتمع الانساني الى ما قبل زمن التاريخ لا يتعدى حد الحدس والتخمين او اذا تعدى هو الى ما وراء ذلك فلا يخرج عن حدود الآراء العلمية . ومما يدخل تحت هذا الباب مما نحن في البحث فيه هو كيفية نشوء السلطة

كيف نشأت السلطة

صور لنفسك الارض والجليد لا يزال كاسياً لجزء كبير من سطحها على اثر

دور جليدي انتابها [١] والوحش من الوعل الارلندي الى دب الكهف الى واحد القرن الصوفي الى المموت الشعري [٢] يضرب في اكنافها والانسان بينها لا كساء له الا ما كان من جلدها ولا قوت غير ما ينازعها ولا ماوى غير ما يشاركها من كهف [٣] او شق في صخر ولا سلاح يدفع به هجماتها الا ما كان من قرنها او الحجر الصوان [٤] فاذا ما تصورت كل ذلك تمثل لك ما يقارب حالة اجدادك الاولين وانتجت لنفسك ان وجود الانسان على مثل تلك الحالة بين تلك الاوساط والعوامل اضطره حفظاً لكيانه الى التعاضد والتضام فكان ذلك بدء تشكيل « الجماعة » [٥] او سمها ما شئت

ثم عد فصور لنفسك احد افراد « الجماعة » ممن ميزتهم الطبيعة بشدة بأس او سمو عقل وقد دفعه حب الذات الى الانتفاع مما ميز به فيخيل لك كيف نشأت السلطة وكان هو مغتصبها

---

(١) تبين لعلماء الجيولوجيا ان في جملة ما اصاب الارض من النكبات دورا جليدياً اكتسى على اثره معظم القسم الشمالي منها بالجليد ممتدا الى ما وراء اواسط اوروبا جنوباً فدام زمناً طويلا واثر تاثيرا خطيرا في جغرافيتها

٢) عثر علماء الاركيولوجيا في كهوف بلجكا وفرنسا على احافير هذه الحيوانات الهائلة و بينها عظام بشرية وكثير من الاوائل المصنوعة من عظم القرن او الحجر الصوان فانتجوا ان الانسان اقدم من التاريخ بزمن طويل بدليل ان هذه الحيوانات عاصرت له فانقرضت قبل زمن التاريخ بالوف من السنين

(٣) لذلك اطلق على انسان هذا الدور اسم رجل الكهف

(٤) لذلك اطلق على هذا العصر اسم العصر الصواني

(٥) ونمت الجماعة او تضامت الجماعات او ضمت عقيب غلبة فتشكلت القبائل فالشعوب على نفس القياس . فصار زعيم الجماعة شيخاً او اميراً في القبيلة وملكا في الشعب

او اذا انكرت هذا المذهب فصور لنفسك ان « الجماعة » ادركوا وجه الضعف في استبقاء السلطة مشتتة وانتجوا ان جمعها يكسبهم قوة في تنازع البقاء فارتأوا عقد السلطة لواحد منهم او اكثر فالمدار واحد يدفعهم الى ذلك عامل حب الذات فيخيل لك كيف نشأت السلطة وكان هو مكتسبها

انما لا مهرب لك كيف تصورت نشأتها من التسليم بانها اما مغتصبة واما مكتسبة

هل من مفوض الشعب تفسير الملك

فاذا ذهبت الى انها مغتصبة اوجب عليك مذهبك هذا التسليم والاقرار بحق الشعب وهو الممثل المعنوي « للجماعة » في استرداد السلطة من الممثل المعنوي لمغتصب السلطة من « الجماعة » وهو الملك

او اذا ذهبت الى انها مكتسبة سألناك هل كان اكتسابها بقيد ام من غير قيد . فاذا قلت بل هو بقيد قلنا ان اقل ما يمكن ضمان هذا القيد « للجماعة » هو حق التمتع بالحرية الشخصية التي هي حق من حقوق الانسان الطبيعية . اذ لا يعقل ان الانسان معما هو مفطور عليه من حب الذات يرضى بالتنازل عن كل حقوقه لغيره . او ما ترى الرقيق المولود في العبودية يحن دوماً الى الحرية فكيف يخيل لك ان المولود فيها يرضى بالتنازل عنها . فاذا صح هذا الفرض اي ان العقد المعقود بين « الجماعة » ومكتسب السلطة تضمن وضمن « للجماعة » حق التمتع بالحرية الذاتية وهو كما ترى فرض معقول نتج ان كل ما كان من شأنه مساس هذه الحقوق كان منافياً ضرورة لمضمون هذا القيد .

فلما كان الامر كذلك وكان الحكم الاستبدادي المطلق منافياً لهذا الحق تأتى عن ذلك بداهةً انه منافٍ لمضمون القيد ايضاً وكان حلوله محل الحكم المقيد اخلالاً بالشرط او القيد المعقود بين « الجماعة » ومكتسب السلطة . فلذلك ولان للانسان حقوقاً طبيعية وله حق التمتع بها ولا يقوى عَلَى ذلك والسلطة مطلقة فقد حق للشعب وهو الممثل المعنوي « للجماعة » ان يعتبر العقد المعقود لغواً وان يعيد السلطة الى القيد او يستردها اليه من الممثل المعنوي لمكتسب السلطة في « الجماعة » وهو الملك .

بل هب ان السلطة كانت مكتسبة من غير قيد فذلك لا يكون منه ان حقوق الانسان الطبيعية دخلت ضمن الحق المكتسب . ذلك لان هذه الحقوق هي حقوق معنوية وانما هي للانسان بصفتهِ انساناً اي بشراً لا كفرد او مجتمع من الناس وهو وان حق له التمتع بها لا يحق له التصرف بها من مثل التنازل عنها[1] . لذلك كان ادخالها ضمن الحق المكتسب عَلَى فرض امكان وقوع ذلك عقداً فاسداً من اساسه وحق للشعب ان يعتبره ملغى وان يظل متمتعاً بحريته الذاتية وهي حق من حقوقه الطبيعية ما دام حياً

ثم لو فرض ان للجماعة حقاً في التصرف في حقوق الانسان الطبيعية وانهم تنازلوا عنها لصاحب السلطة المكتسبة فانما يتقيد بهذا الفعل فاعله دون غيرهِ ذلك لان هذه الحقوق هي ملازمة للانسان ولكل فرد من المجتمع الانساني حق

(١) اي لو فرض ان فريقاً قبل عن رضى بان يستعبد لفريق اخر فالعقد فاسد اساساً وغير سائغ اصلا . ذلك لان قبول فريق اول بان يستعبد لفريق ثان يمكن هذا الاخير من استعباده عنوة فريقاً ثالثاً مرغماً غير مختار . «وليس من حرية ولا نظام حقيقي الا اذا ما اقتنع الكل بان هنالك حقوقاً لا يمكن لاكثرية نزعها عن الاقلية حتى ولا عن فرد واحد »

التمتع بها فتنازل فريق عنها لا يفقد هذا الحق من غيره . فلذلك ولان الشعب لم يكن من الفئة المتنازلة عنها قد حق له ان يعتبر العقد لغوا وان يظل متمتعاً بحقوقه الطبيعية ما دام حياً

فترى مما تقدم وقد ذهبنا واياك على ما شئت من المذاهب ان لا مهرب لك كيف تصورت نشوء السلطة من الاقرار والتسليم بانها اما مغتصبة من الشعب واما مكتسبة منهُ . فلما كان امرها كذلك وكان للانسان حقوق طبيعية له حق التمتع بها وكان لا يقوى على ذلك والسلطة مطلقة مستبدة حق له توصلا الى حقوقه ان يقيد السلطة كيف شاء وليس هو بعمله هذا متعدياً او مستبدا بل كانت هي المتعدية المستبدة لو انكرت عليه هذا الحق . فكما ان العمران لا يقوم بدون وجود السلطة فهو ايضاً لا يتم والشعب مقيد مفقود الحرية . بل ما افلحت الامم المعاصرة وترقت في سلم المدنية الا بعد ان قُيدت السلطة بالدستور وحُلت قيود الشعب واليك التاريخ اذا رجعت اليه تجد الصواب في هذا القول

لا ترتقي الامم الا بعد تقييد الملك

لا مراء في ان الامم الشرقيه اجمالا هي منذ اجيال بعيدة في حالة من الخمول والانحطاط اشبه بحالة اوروبا في اعصر الظلمات او تزيد عنها كثيرا. والباعث على ذلك في الاكثر هو بقاؤها تحت نير الحكم المطلق الاستبدادي حيث ليس من قيد يقيد السلطة ولا نظام يردعها والشعب مقيد مستعبد لا رأي له في الاحكام ولا ما يكفل له حرية القول والعمل. بل لو هو شكا من سوء الحال ولو همساً كان اقل جزائه السجن او القتل. ولذلك ساد عليه الجهل والخمول فتقاعد عن مجاراة الشعوب الدستورية في السير الى الامام فذبلت زراعته وكسدت صناعته وبارت تجارته وهي موارد الثروة وحياة الامة.

بخلاف ذلك الامم الغربية حيث السلطة مقيدة والشعب مطلق الحرية فعلومها راقية وزراعتها نامية وصناعتها زاهية وتجارتها رائجة وثروتها واسعة والشعب هو الملك والحكام هم خدام الامة.

فأين الصين وهي اعرق الممالك الحاضرة في القدم والمدنية وكوريا والهند الصينية وتركستان وبلوخستان وكشمير والهند وافغانستان وايران وروسيا وتركيا من اليابان وايتاليا والنمسا والمانيا وفرنسا وانكلترا واميركا في الصناعة والتجارة والرقي بل اين هي من هولاندا وبلجكا وسويسرا بالقياس النسبي مع ما هنالك من البون الشاسع بين هذه الاقاليم الصغيرة وتلك الممالك الكبيرة

في عدد السكان واتساع المساحة ·

او ليس ان الامة اليابانية هي امة شرقية كسائر هذه الامم الجامدة فلم تقدمها ورقيها وخمول وانحطاط غيرها من الشعوب الشرقية · اما ذلك لانها انفردت هي من بينهن بالحكومة النيابية [1] وظل غيرها تحت نير الحكم الاستبدادي المطلق

وهذه ممالك الغرب كلها من انكلترا الى اميركا الى فرنسا الى المانيا والنمسا وايطاليا وغيرهن من الممالك الاوروبية الدستورية فانما يرجع عهد صعودهن في سلم المدنية الحديثة الى بدء زمن تشكيل المجالس النيابية فيهن · بل لو دقق الباحث النقد في تاريخ تقدمهن لتبين له ان هنالك نسبة جلية بين بدء تقدم هذه او تلك من هذه الامم وعهد حلول الحكم المقيد فيها محل الحكم المطلق · ومثل ذلك الامة الانكليزية فهي كما يستدل من التاريخ اسبق الامم عهداً بالمجلس النيابي ولذلك كانت في مقدمتهن في ولوج باب التقدم والرقي · وقل مثل ذلك في اميركا وفرنسا وباقي الشعوب الاوروبية الدستورية

بل ما لنا ولهذه الممالك الكبيرة القديمة العهد في المدنية الحديثة فهاك رومانيا وبلغاريا وسربيا وهي فروع صغيرة منسلخة من عهد غير بعيد عن جذع كبير هو هذه السلطنة الضخمة · فقل لي وان ساءنا القول اين تقدمنا من تقدم الفرع بالقياس النسبي ونحن الاوفر عدداً وبلادنا الاوسع ارضاً · بل ما عسى ان تكون الاسباب الباعثة على سير هذه الفروع ذلك الشوط البعيد في هذا القصير من الزمن وجمودنا

(١) تنازل جلالة ميكادو اليابان عن سلطته الموروثة فانشأ في بلاده المجلس النيابي فاجلته امته واحبته لذلك واعجب به العالم · ولم يذكر التاريخ ان احداً غيره من الملوك فعل ذلك قط

بل رجوعنا القهقرى ووراءنا قرون من المجد والسؤدد الا لانها سلكت هي في خطوات الحكومات الشورية واستسلمنا نحن للحكم الاستبدادي المطلق .

لا دخل للمذهب في نرقي او انحطاط الامم

ولرب قائل يقول ان هنالك عوامل اخرى دفعت تلك الامارات المنسلخة الى الامام ووقفت سداً في تقدم هذه السلطنة الكبرى من مثل الدين والمذهب . فنسأل القائل أليس ان روسيا هي وهذه الامارات عَلَى مذهب واحد بل ومن عنصر واحد فلمَ جمودها مع ما هي عليه من وفرة عدد السكان واتساع الارض وتقدم هذه الامارات معما هي عليه من قلة عدد السكان وضيق الفسحة وصعوبة الموقع الجغرافي . بل اليس الاقرب انها لو هي جارت هذه الشعوب الصغيرة في سيرها الى الامام عَلَى نفس النسبة لكانت اليوم اعظم مما هي عليه بمراحل وكان تاريخها غير ما سيدونه لها المؤرخون ويقرأه الخلف . انما أنى يتأتى لها ذلك والحكم فيها استبدادي مطلق و السلطة مستأثرة في الرأي مستبدة بالعمل والقول والامر فيها الى مقربي القصر من ابناء الشرف الموروث من مثل البرنس بوريس والكونت الكسيف وغيرهما ولا رأي يسمع للجنرال كوربتكين واقرانه من ابناء الشعب كأنه ليسوا هم بالرجال الكبار وعظام القواد [1]

(١) بين الجنرال كور بتكين لدولته انها غير مهيأة للحرب ونصح لها بالكف عن انشاء الاسباب مما من شأنها اثارة خواطر اليابانيين . غير ان الكونت الكسيف وهو يومئذ الوالي عَلَى منشوريا وانصاره من مقربي القصر افلحوا لدى البلاط في سياستهم فكان ما كان من امر اشهار اليابان للحرب عَلَى روسيا وانكسار هذي وسد الشرق الاقصى لامد بعيد دون مطامعها

او ما ان الامة اليابانية هي اليوم في مصاف الامم الراقية وهي مع ذلك عَلَى غير مذهب الشعوب الغربية الراقية ومن عنصر غير عنصرهن · بل أليس هي والصين عَلَى دين واحد ومن عنصر واحد · فلِمَ هذه في الحضيض وتلك في اوج الرقي وقد تماثلتا عنصراً ومذهباً والافضلية من حيث عدد السكان واتساع الارض والعراقة في المدنية هي الى جانب الصين · اليس ذلك لان الحكم في هذه استبدادي مطلق وحكومة اليابان حكومة دستورية نيابية

وهذه الدولة الاسلامية قد بلغت بظرف ثلث قرن من ظهور الاسلام شأواً من المجد والسؤدد لم يصل الى مثله غير الرومان من قبلها والانكليز من بعدها ووصلت مكاناً من الرقي بهذا القصير من الزمن لم يبلغه غيرها الا بمئات من السنين فدون لها التاريخ ذلك اعجوبةً ومعجزة · ذلك والدول المسيحية ممن عاصرها هائمات في ظلمات من الجهل بعضها فوق بعض · فلو كان للمذهب من شأن في الانحطاط او الترقي لما هبطت تلك عن مقامها الاسمى ولا صعدن هنّ من الحضيض الى اوج الرقي وكل منهن لايزال عَلَى دينهِ ومذهبه كما كان لذلك العهد

فترى مما تقدم ان لا افضلية لهذا او ذاك من الاديان في تقدم الامم او من شأن في انحطاطها بل العامل الاكبر في ذلك انما هو شكل الحكم فيها · وانت اذا دققت البحث في الاديان اتضح لك انها متماثلة في الجوهر وليس في احدها ما يمنع او ينافي التمدن حديثاً كان او قديماً · انما لا جدال في ان التعصب المذهبي الوخيم هو سدٌّ منيع في تقدم الامم ورقيها و باعث عَلَى اثارة الشحناء والحروب بينها · فهذه الحروب الصليبية فانها قد شغلت العالم المتمدن ما يقارب المائتي سنة

واهلكت ما ينيف عن الخمسة ملايين بين نصارى ومسلمين وليس في دين السيد المسيح او دين النبي محمد ما يجيزها وانما اثار شرها التعصب المذهبي الذميم

بل هذه الحرب الاوروبية بين الكاثوليك والبروتستانت المعروفة بحرب الثلاثين سنة فانها قد اقلقت اوروبا ومنعتها من الرقي والعمران زهاء ثلث قرن وهلك فيها الملايين من النفوس [1] من ابناء الدين الواحد والعنصر الواحد وما الباعث عليها الا التعصب الوخيم والدين براء منها .

فيدلك ذلك على ان الدين امر والتعصب له امر آخر وان مايحط بالامم ويقف حاجزا في سبيل تقدمها انما هو ذلك التعصب الذميم لا هذا او ذاك الدين . يؤيد هذا القول فضلا عما اسلفنا جمود بعض الامم المسيحية حيث لا تزال شوكة التعصب المذهبي قوية من مثل الامتين الروسية والاسبانية وتقدم غيرهما من الشعوب غير المسيحية حيث التعصب قد تلاشى واضمحل بنشر العلم الصحيح والمبادئ الحرة كالامة اليابانية مثلاً

على ان اجلال الدين هو غير التعصب له فالاميركان والانكليز هم من الامم الشديدي الغيرة على دينهم انما لا اثر في هذه الغيرة للتعصب المذهبي وهم كما لا يخفى من ارقى الشعوب واعظمهن شأناً . فلنسر اذن في اثر هاتين الامتين الراقيتين فنجل الدين دون ان نتعصب له وليدن من شاء منا كيف شاء فما انت باقدر من رب الناس على هداية الناس

(١) قال ماير في تاريخه « كان عدد سكان جرمانيا في اول الحرب ثلاثين مليوناً ولم يبق فيها عند انتهائها غير ثمانية عشر مليوناً »

لمحة سياسية

لا دخل للمذهب في سياسة اوروبا

مرت على اوروبا العصور الطوال وغيوم الجهل متلبدة في سمآئها وسلاسل التعصب ملتفة حول اعناقها ما لمع عليها بارق نور الا وارخى عليه التعصب سداله ولا قيل قول حق الا وكُفّر من قاله . ولكم [1] من حرب ثارت كان التعصب باعثاً على اضرام جذوتها [2] ودماء سالت كان هو الداعي الى اراقتها [3] وظلت هذه حالتها والشوءون المذهبية مدار سياستها الى يوم نشر العلم فيه على ربوعها اعلامه فبدد ظلمات التعصب واوهامه . فكان ذلك نذيراً بتقلص ظل السلطات وانكسار شوكتها وبشيراً بفكاك قيود الامة وتحررها وباعثاً على حلول الشؤون السياسية محل المنازعات المذهبية والحروب الصليبية

وان ما تراه اليوم لدى امم الغرب من تلك الجيوش المعبأة والاساطيل المهيأة فانما هو لفتح اسواق جديدة لصناعتها او لمنازلة خصم يزاحمها في تجارتها . وما كان مذهب هذا الخصم او عنصره وقد وجدت العوامل الاقتصادية او

---

(١) قال غاليلو بدوران الارض فكُفّر وسجن

(٢) من ذلك الحروب الصليبية وحرب الثلاثين سنة وغيرها

(٣) ذبح الكاثوليك في فرنسا ثلاثين الفاً من البروتستانت يوم عيد القديس برتلماوس

السياسية ليمنع من نشوب الحرب حتى بين الاخوين عَلَى مثل ماجرى بين الانكليز والاميركان [1] وهم من عنصر واحد وعَلَى مذهب واحد وبين الانكليز والبوير وهم كذلك واحد في المذهب

او ما ترى ما هنالك من التباغض والتضاغن بين الانكليز والالمان من جراء الحرب الاقتصادية القائمة بين الامتين وهم مع ذلك عَلَى مذهب واحد ومن العنصر الجرماني الواحد وما تأتى عنها من الانقلاب السياسي الخطير لهذه السنين الاخيرة حتى لا يغالى اذا قيل انها من نيف وثمان سنوات لهي المحور الذي تدور حوله سياسة هاتين الدولتين بل سياسة سائر الدول الاوروبية

بل ما قولك في مناصرة الدولة الانكليزية المسيحية لهذه السلطنة الاسلامية في احوال مختلفة وازمان متعددة من مثل ردها لنابوليون عن سوريا والروس عن الاستانة او في تألب انكلترا وفرنسا وسردينيا عَلَى الروسية في الحرب المعروفة بحرب القريم وفي اتحاد روسيا والمانيا وفرنسا عَلَى اخفاق السياسية الانكليزية في المسألة الارمنية وفي تحيّز الاميركان والانكليز للدولة اليابانية في الحرب الروسية اليابانية المنصرمة وهي مع ذلك عَلَى مذهب غير مذهبهم وهم والروس عَلَى مذهب واحد

بيد ان ذلك لا يفيد ان انتصار الدول لغيرهن هو من قبيل نصرة المظلوم او الدفاع عن حقوق الانسان فهن قلما يعملن عملاً الا ولهن من ورائه مآرب ومرام .

---

(١) وضع البرلمان الانكليزي مكساً عَلَى ما يصدر الى المستعمرات الاميركية من الشاي فثار الاميركان لذلك بدعوى انه لما لم يكن يباح لهم الانابة في البرلمان الانكليزي فلاحق للبرلمان بوضع الرسوم عليهم ومنه قولهم « لاضريبة حيث لا انابة »

فان ما بعث بانكلترا عَلَى الوقوف في وجه نابوليون وارغامه بالجلاء عن سوريا هو خوفها من امتداد شوكته في اسيا واستيلائه عَلَى الهند وهي جوهرة في تاجها بل جزء من حياتها ناهيك عما كان يمكن ان يجره عليها فوزه هذ امن ضياع نفوذها في اوروبا. وقل مثل ذلك في دخول اسطولها البوسفور ورده للروس عن الاستانة فان ما حملها عَلَى ذلك هو خوفها من مزاحمة الروس لها في البحر الرومي ولما يتأتى عن وقوع الاستانة في قبضة الروس من الاختلال في الموازنة الدولية بل من تهديد بعض الدول بضياع استقلالها. فضلاعن ان مساعدتها اتركيا اكسبتها جزيرة قبرص وهي حلقة من حلقات بحرية منها جبل طارق ومالطه وعدن يهمها امر ايصال بعضها الى بعض حفظاً لسيادتها في البحر الرومي وصيانة لاملاكها في اسيا

ثم ان ما حدا الدول الى التألب عَلَى الروسية في حرب القريم انما هو حذرهن من استفحال امرها في اوروبا وتنفيذ مطامعها في اسيا عَلَى ما تقدم. زد الى ذلك تشوف نابوليون الثالث للاخذ بثار نابوليون الاول والفرنساويين في مسكو ورغبة كبر يفي السياسي الايطالي الكبير في مراضاة انكلترا وفرنسا في سياستها هذه عَلَى امل ان ذلك يكسب ايطاليا مودتها فيعضدانها في حرب استقلالها العتيد وقوعها مع النمسا

ولم تكن الروسية بسعيها الى اخفاق السياسة الانكليزية في المسألة الارمنية بالصديقة الساهرة عَلَى مصالح جارتها تركيا بل ان ما بعث بها عَلَى ذلك هو رغبتها في تأييد دعواها من انها هي صاحبة السيادة في الشرق الادنى وحذرها من قيام ارمينيا سداً في وجهها من جهة آسيا.

وكأني بهذه السلطنة لم يكفها تزلفاً الى المانيا انها من عشر سنوات ونيف

انما هي سوق للبائر من سلعها فرضيت ان تكون اخصب اراضيها مستعمرة المانية. ذلك كله انما كان لقاء سماح المانيا لها بذبح الارمن وما هم الا اولادها

عَلَى انه وأن تكن انكلتره قد اخفقت لذلك اليوم في سياستهـا من اقامة ارمينيا سداً في وجه الروس مما كانت ترمي اليه في سياستها الارمنية بالمقام الاول فانها ما عتمت ان اوجدت الحرب اليابانيه الروسية فكان لها ما طالما حنت اليه. وها هي اليوم وقد اوصدت الابواب دون تقدم الروس في الشرق الى امد بعيد فقد حولت انظارها الى الغرب فاستصحبت عدوتها بالامس ولها من وراء ذلك مقاصد تعرفها المانيا.

فيدلك ما تقدم باجلى بيان عَلَى ان حب الذات هو في الدول كما في الافراد فليس من واحدة منهنّ تأتي عملا الا لدفع مغرم او تعمل حسناً الا لجر مغنم. ويدلك ايضاً عَلَى ان اوروبا اليوم انما هي مجموع امم اقتصادية تجارية لا دخل للمذهب في سياستها[1]. فجدير بنا وهذا التاريخ اما منا ألاّ نثمل لتقرب الدول منا او انعطافهنّ الينا بل فلنجتنب احداث كل ما كان من شأنه ايجاد اسباب لمداخلتهنّ

((١) ان ما لمحت اليه هذه السطور من وجوب الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية قد صرّح به تصريحاً جلياً في ندوة الامة حمدي بك احد اعضاء لجنة تعديل القانون الاساسي حيث قال:

« ان الخلافة والسلطنة كانتا دائماً مفترقتين ولم يكن الخلفاء يحكمون بانفسهم. » « وعَلَى هذه الصورة كان الجمع بين السلطتين سلطة الخلافة وسلطة السلطنة مناقضاً للشرع الشريف » وقال انور بك في حديث دار فيما بينه ومكاتب جريدة « الديلي تلغراف » ما ترجمته:

« فان ديننا (اي الدين الاسلامي) كثير التسامح وهو منطبق عَلَى الافكار الحديثة انطباقاً تاماً الى حد انه يمكن انشأ جمهورية للمسلمين دون ان يكون في ذلك ادنى مخالفة لقواعد الدين واحكامه »)

في شوءونا ٠ولحري بنا ونحن في اول السير على طريق قطعتها هذه الامم الراقية من عهد بعيد فعرفت سهلها من وعرها ومعوجها من مستقيمها ان نقتفي اثرها ونجاريها في نشوءها وفقاً لنظام الكون وسنة الخلق فلا مرية اثبته العلم ان كل ما في هذه الارض من حيوان ونبات يوجد وتوجد معه القابلية للتغير والنشوء وما لا يجاري منه غيره في تغيره ونشوءه يغلب في تنازع البقاء فيتلاشى ويزول ومازال لا يعود

وحكم الامم في ذلك حكم كل حي

قبل الدستور و بعده

قبل الدستور

من يراجع التواريخ ناظرا الى الحقائق كما هي لا كما تلونها اميله او يزوقها له المزوقون يجد ان من نيف ونصف قرن لم تكن الدولة العثمانية مستقلة استقلالا تاماً في شؤونها بل لطالما انقادت لأمر او نهي هذه او تلك من الدول الكبرى

و بينا هي آخذة في التقهقر والانحطاط وقد وصلت الى حالة منها يخيل لك انها أطور الهرم او حالة النزاع وهاذي يلقبها بالرجل العليل وآخر بالشبح الضئيل والفتن في الداخل تخلخل اركانها والمحن من الخارج تهدد كيانها وهي مع ذلك لاهية ناعسة اذا بدول الغرب سائرات سيراً حثيثاً الى الامام لا فتن تقلقها ولا احن تعيقها فاصبحنَ وهنَّ امامها شوطاً بعيداً لا سبيل لها الا مجاراتهنَّ ولا طاقة الى مباراتهن فامست وخطر التلاشي كدولة مستقلة يحوم حولها

وبينا هي تسام الهوان واذ الاجانب من الخارج تارة بضياع البلدان وطوراً بتجريد نصر مما يلحقه من حقوق الفاتح عَلَى مثل ما صار اليه الامر عقيب الحرب العثمانية اليونانية واونة بتهديد سفير او وعيد وزير واخرى بمظاهرة بحرية عَلَى مثل ما اتته النمسا في ازمير وفرنسا في مدللي الى غير ذلك اذا بالرعية في

الداخل تسام الذل والخسف وتئن من ثقل المظالم والسيف يمزق احشاءها ويهرق دماءها وهي من الدولة بمثاب الولد

وبينا الجواسيس يستنزفون اموال اليتيم والارملة واولو الفساد منغمسون في اللذات متنعمون بالملاهي اذا بالرعية جائعة والجيش عارٍ واشلاء الاحرار في قعور البحور ومن سلم منهم ففي ظلمات السجون او ديار المنفى

وبينا الممالك حيث الاجناس متباينة ساعيات بشق النفس في سبيل مزج العناصر وادماجها وراء انشاء الوحدة القومية وهي الضامن الاكبر لحفظ كيان الامة وسؤدد الدولة اذا بهذه السلطنة ساعية الى التفريق بين العناصر وداسة سم الدسائس لانشاء التضاغن بين المذاهب والتباغض بين الملل . فمن كردي اثارته عَلَى ارمني ورومي عَلَى بلغاري ومسيحي عَلَى محمدي ومحمدي عَلَى موسوي فكانما وجد النزاع ليسود بينهم وكأنهم انما وجدوا ليتنازعوا . فساءت الحال وزهقت النفوس وتمنى المسيحي لو تدخل البلاد في حوزة الاجانب فيخلص من هذا الظلم والعذاب . وكأني باخيه المسلم لولا مسألة الخلافة وذكرى مجد اثيل سابق يتمنى ما تمناه المسيحي بل لقد مرت به ايام ظلماء ودّ فيها لو جاءه الخلاص عَلَى اية صورة تاتي

ذلك كله ونحن نطلب بالعدل وهو مفقود وبالامن وهو مسلوب وبزراعتنا وهي ذابلة وبصناعتنا وهي كاسدة وبتجارتنا وهي بائرة وبخزينتنا «العامرة» وهي فارغة وبجيوشنا وهم جياع حفاة وباساطيلنا وهي في جوف وزراء البحر اكثر منه عَلَى البحر

كل ذلك ولا من يجسر منا عَلَى الشكوى او اذا تظلم موٴلم او تململ مثقل

عدّ خائناً مارقاً فزج في اعماق السجون اوصار في لجج البحر او الى ديار المنفى . فخلت البلاد من الاحرار وغصّت المناصب باولي الفساد فاتجروا بارواح العباد وباعوا بالدرهم والدينار ارضاً مشتراة بدماء الجدود ودموع الامهات . ولولا ان نيازي شهر سيفه وانور نفخ في بوقه في آن حرج لكنا اليوم نبكي مقدونيا وغداً طرابلس الغرب كما نبكي الان البوسنه والهرسك وكما بكينا من قبل بلاد مصر واليونان والقريم والقرص ورومانيا وبلغاريا وسربيا والجبل الاسود وقبرص وغيرها وخمسة وعشرين او ثلاثين مليوناً من الرعايا بل ربما لم يكن يمر بنا غير القليل من الزمن الا وقد نفذت فينا دسائس الغرب بفضل سياسة الدولة الخرقاء وبالسوء المصير .

بعد الدستور

ذلك ما جناه على السلطنة دور الاستبداد والحكم المطلق وقد بلغ الجور معظمه في الثلث الاخير من هذا القرن . ولا مغالاة في القول ان ليس في تواريخ نشوء الامم الحديثة ما يقابل هذا الدور في مظالمه وضغطه على الرعية . وها ان الدستور مع قرب عهده قد اخذ يثمر اليوم ثمراً طيباً فترى المسلم قد صافح النصراني والنصراني المسلم ومشي الكردي الى جانب الارمني [1] والرومي الى جانب

((١) ولما عادا الى التنافر والتطاحن وارواء الارض من دمائهما واشباع الاسماك من اشلائهما بعد الدستور لولا ان دسّت بينهما سم التضاغن والشقاق يدٌ افسادية جانية هي ذات اليد التي اثارت فتنة استانة ومذابح اطنه في آن واحد والتي مراراً ما لطخت بدماء الارمن من قبل . وسوف تنجلي الحقائق فيظهر باجلى بيان ان الباعث على المذابح الاخيرة انما هي عوامل افسادية رجعية لا مغازعات دينية او ضغائن جنسية .)

البلغاري وكلهم مهلل مكبر بفضل الدستور [1]

وهذا الارمني وهو في زعمنا الخائن المارق بالامس قد اظهر للملا اليوم انه الوطني الغيور الصادق

بل ما ترى كيف قد تبدل اليوم وعيد دول الغرب لنا بالامس برقيق الكلام وتهديدهن بالمجاملة والرجاء فهذه النمسا قد اصلياها حرباً اقتصادية امر من حرب السلاح وهي مع ذلك لم تحرك ساكناً ولا توعدت ولا تهددت ولقد رأينا اساطيلها عَلَى عهد الاستبداد تختال في بحارنا متهددة متوعدة لهفوة اتاها احدنا حمقاً فاذلتنا في عيون الدول . وليس احجامها اليوم الا لتيقنها بان الدستور قد ابدل تلك الامة المنقسمة عَلَى نفسها بامة متحدة تتفانى في الدفاع عن شرفها ومجدها السابق

وهذه برلمانات اوربا كلها قد حيّتنا اليوم ونحن امة دستورية تحية الاخاء والمساواة ولم نكن لنسمع منها قبل الدستور غير السخر والاستهزاء

وهذا جلالة ادوار السابع اكبر ملوك الغرب شأناً والممثل لاعظم الامم واقدمهن عهداً بالدستور هو آتٍ الينا ليحيّ هذه الامة الدستورية ويصافح سلطانها الدستوري ولم يكن ليرضى ان يدوس ارضها قبل اليوم وهي امة ذليلة مستعبدة .

---

(١) زحف محمود شوكت باشا معزّز شأن الدستور ومؤيد حقوق الامة بالجيش الدستوري من سلانيك عَلَى الاستانة لاخماد فتنة الرجعيين فيها فمشى تحت لوائه التركي والالباني الى جانب الارمني والبلغاري والرومي والمحمدي الى جانب الموسوي والمسيحي وكلهم متناصرون متضافرون دفاعاً عن حقوق الامة فجاء ذلك دليلاً بيّناً عَلَى نعم الدستور)

فقل حيًّا الله الدستور وحيًّا الله الجيش وجمعية الاتحاد والترقي وحيا الله نيازي وانور والسلام عَلَى ابي الدستور واصحابه شهداء الدستور اجمعين (١)

(١) ولرب هازىء يقول ما هذا الاطناب بفضل الدستور وهاك الدوائر لم تزل مختلة والاحكام ما فتئت معتلة والفوضى سائدة والحكومة جامدة والاشقياء يعيثون و يفسدون وهم آمنون مطمئنون فقل لمثل هذا الهازىء ترفع الدستور عن مثل ما عزوت اليه وتعالى فانما المقصرون المؤاخذون هم منفذو احكام الدستور من وزراء الى ولاةٍ الى حكام . وكأني بالعدل لا ينشر في البلاد والامن والسكينة لا يستتبان فيها الا اذا ما اشبعت الحكومة المأمور الصغير من فضلات الموظف الكبير وابدلت سياسة اللين والتمليق بالشدة والعزم . وليس في هذا التبديل بل ليس في نشر الحكم العرفي نفسه ما ينافي القانون الاساسي او يهدد سلامته بل كأني به وقد نشرته لزمن ما حكومة دستورية صادقة النية كما هي حكومتنا اليوم ومن ورائها جمعية سياسية وطنية كجمعية الاتحاد والترقي (وهي مبعث الحرية في البلاد والضامن الاكبر ولا مراء لسلامة الدستور) مما يعزز شأن الحكومة النيابية لاول نشأتها و يؤيد مرمى القانون الاساسي وفي تواريخ ثورات السلف هدى وعبرة للخلف .

مشرق الحرية

او

جمعية الاتحاد والترقي

لامراء في ان معظم الفضل في نجاة السلطنة من التقسيم العتيد وفكاك الامة من قيود الاستعباد انما هو لجمعية الاتحاد والترقي وللجنود البواسل ممن ناصروها في جهادها الطويل . ولأمرٌ جدير بالذكرى انه بينا الاحرار من رجال هذه الجمعية من كل متقد غيرة عَلَى وطنه ومفكر بسوء حالة امته يساقون جماعات الى ظلمات السجون او يقادون زرافات الى قعور البحور او ديار المنفى اذا بالسواد منا مستسلم لدولة الاستبداد بل شامت من مصير من شاء ان ينعتهم بالخيانة والمروق من شهداء الدستور[1] واذا بفريق آخر ينشيء القلاقل ويدسُّ الفتن لهدم كيان الدولة وتمزيق السلطنة وما هو يومئذاك بمارق او بملوم

ذلك وترى ان قد قام منا اليوم من ينكر عَلَى هذه الجمعية حقها بالتدخل في الامور التي من شأنها تأييد الدستور والمحافظة عَلَى حرية الامة . وانه ولئن كان بين اولئك القائمين عليها من لا تخامرنا ريبة في قويم مبادئهم وحسن مقاصدهم

(١) ولا يغرّنك ما تشاهده اليوم من ظهور جموع الاحرار فيما بيننا ففيهم الغاشمون المستبدون بالامس والدستوريون الغيورون اليوم والمتلبسون برداء الدستور الجميل اخفاء لسابق فسادهم ومساويهم ولئن تراهم يحيون الحرية وفي شفاههم باسمها يسبحون فانهم في قلوبهم ليلعنونها

من مثل البرنس صباح الدين وغيره من الحزب المكنّى بحزب الاحرار او الاتحاد الحرّ فممّا لا مراء فيهِ هو ان السواد الاعظم من خصوم الجمعية انما هم من رجال الافساد والرجعي او ممن يتشوفون لاستجناء ثمرة جهادها طوال السنين في حين انهم لم يمدُّوا الى مناصرتها يداً ولا بذلوا درهماً في سبيل ما يستنشقونه اليوم من نسمات الحرية ويستنهلونه من سلسبيلها مما اصطبغ بدماء شهداء الدستور من رجالها بل لعلهم كانوامن صنائع وانصار الذين وقفوا دهراً دون نيله واعاقوا زمن نشره ·

وكأني بالاحرار من العثمانيين والصحافيين من الاجانب ممن اخذوا عَلَى الجمعية تدخلها في الشؤون وعدُّوا ذلك منها خرقاً في السياسة واخلالاً في نظامات الحكومات النيابية انما هم ناظرون الى الامر من حيث الاسس المجردة[1] غير مراعين فيه دواعي الاحوال ولا ملتفتين الى حالة الامة من الاجتماع السياسي ومكانتها من الاستنارة والعرفان · فهلاَّ رأونا امة طال عليها عهد الاستعباد فاستماتت نفوسها وتناست حقوقها فاستسلمت للهوان واسترسلت للضيم فالا اذا لم يصنها دون افساد المفسدين ودسائس الرجعيين ، ولديهم المال وفيهم كل ذي مكر ودهاء ، لجنةٌ من اكفاء الاحرار ردحاً من الزمن تستنهل في خلاله شيئاً من المبادىء الحرة وتتمكن منها الاسس الدستورية فتلمّ بمنزلتها من السلطة وبمنزلة السلطة منها فكأني بها لا تستنكف من الرجوع الى دور الاستبداد او تنفر من الاستعباد ولك في

(١) من نظامات الحكومات النيابية ان الوزارة اي الحكومة المركزية انما هي مسأولة للبرلمان وحده دون سواه فلا يسوغ لاي كان غيره التدخل في شؤونها وعليه قولهم حيث الامر هو خلاف ذلك « دولة في دولة » « او حكومة في حكومة »

تاريخها لاول عهد جلالة السلطان الحالي عبرة وذكرى [1] .

او هلاّ رجع اولئك الناقدون الناقمون الى تواريخ ثورات الامم من انكليز وفرنساويين فتبينوا ان قد تلا فوز الشعب واندحار السلطة في كلٍّ من انكلترا وفرنسا دورٌ عرفي ادار الشؤون في خلاله زعماء الانقلاب من محرري الامة فطهروا البلاد من جراثيم الفساد وكانوا سدًّا منيعاً دون دسائس السلطة وانصارها من رجال الرجعى . ولاعبرة بما نشأ ابان ذلك الدور من القسوة والاستبداد او بما اهرق من الدماء فذلك او بعضه ضروري للثورات بل هو من لزوميات كل انقلاب يرجى فلاحه وثبوته [2] . وانما الامر المهم في كل ذلك هو ان الامة كانت قد تمكنت في خلال ذلك الحين من الاسس الدستورية واستطابت لها نسمات الحرية فاستحال من ثمّ نزع روح الاستقلال منها او منع

((١) ان الذي كان بالامس اي يوم كتابة هذه السطور جلالة السلطان الحالي اصبح اليوم اي بعد فتنة الاستانة السلطان السابق)

(٢) انّا ولئن كنا لا نقول بلزوم العود في انقلابنا الى مثل عهد كرامويل (Cromwell) على اثر الثورة الانكليزية او عصر الكومين (Commune) ودور الرعب عقيب الثورة الافرنسية — فذلك يوم وهذا يوم آخر — مع ذلك فانه ليتراءى لنا ضرورة نشر نوع من الادارة العرفية في انحاء السلطنة لزمن ما بقطع النظر عما ربما ينشأ عن ذلك من عرقلة الاعمال والتجارة كيما يتأتى للحكومة الدستورية ابادة جراثيم الفساد والرجعى قبل نموها وتكاثرها ولتتمكن من توطيد الامن العام في عموم انحاء السلطنة فلا مراء في انه وان كان في الظاهر مستتباً ففي الحقيقة هو مسلوب معدوم . فليس امناً ما كان منشاؤه مراضاة هذه او تلك من فئات القوم او ما جاء عن صفاء خاطر فلان هذا او فلان ذاك من الناس بل انما الامن الحقيقي الثابت ما كان مصدره سطوة القانون وهيبة الحكومة والارهاب . وكأني بالامن الذي يخيل لنا وجوده والاخاء الذي تهلل باسمه السنة الخطباء وتسج بذكره اقلام الكتاب انما هو فقاقيع هواء على صفحات ماء لا تلبث ان تصيبها الريح فتفقاء وتمحي كانها لم تكن .

تلك النسمات طويلاً عنها وها ان تلكما الامتين هما اليوم في مقدمة الامم الحرة الراقية .

فقل لي او ما نحن اليوم على اثر انقلاب هو كغيره من انقلابات هذه الامم واما ان حالتنا وشؤوننا اليوم هي كحالتهن وشؤونهن لذلك العهد بل اسوأ واحرج منها يكفيك من ذلك تباين العناصر واختلاف المذاهب وتباعد الاخلاق والعوائد واما انه يعوزنا كما عازهم بل انا لأعوز منهم الى لجنة من الاحرار الاكفاء تصون القانون الاساسي والحكم النيابي دون دسائس المنقلبين ومؤامرات الرجعيين الى ان تتنور الامة وتتمكن منها الاسس الدستورية .

اما والامر كذلك ولا اخالنا الاملين بخطورة الحال ومتشوفين للاخطار فانى لنا افضل من جمعية الاتحاد والترقي وهي مشرق الحرية على الامة ، حارس ساهر على الدستور . بل قل لي اليست هي دون سواها في السلطنة ممن يتأتى لها الدفاع عنه نظراً لما هي عليه من الانتظام الداخلي ولما لها من الخبرة في ادارة الشؤون الانقلابية مما انشأه فيها طويل الاختبار في تدبير الانقلاب والالمام الواسع بتواريخ ثورات غيرنا من الامم ناهيك عما لها من رفيع المقام في نظر الجند مما لا اخالك تجهل خطورته في فلاح او اخفاق الثورة على الخصوص وان لك في ما تشاهده عن عيان في ممالك جارتينا ايران وروسيا فضلاً عن نفس تاريخنا لعهد قريب عبرة وذكرى .

ولرب قائل يقول انما انت مخولها حقاً هو من حقوق مجلس الامة والحكومة المسألة له دون سواه فنجيب القائل الا ترى ان المجلس هو مشغل عن الاهتمام بمثل هذه الشؤون بوضع التقارير وسن النظامات ناهيك عن المناقشات والمنافسات وتأليف الاحزاب ايضاً . ذلك اذا لم نسأل القائل اين

كان ذلك المجلس ابان حاول كامل باشا رئيس الحكومة السابق مساس الحالة الحاضرة عَلَى ما اشيع الينا ودلّ عَلَى صحة الاشاعة اجماع المجلس عَلَى اسقاطه من قيادة الحكومة او اذا لم نذكّر القائل بما قد آل اليه مجلس المبعوثان بعيد تشكيله للمرة الاولى اذ لم يكن ثمت من ورائه جمعية كجمعية الاتحاد والترقي تنصره عَلَى اعدائه من الرجعيين وتحافظ عليه .[1]

ولا عبرة بالقول ان نواب اليوم هم غير نواب الامس وان امة الان هي غير امة ذلك الزمان حتى ولئن جاريناك عَلَى مذهبك هذا وبالرغم عن ان اعضاء

((١) نظرت جمعية الاتحاد والترقي الى امكان تألب الرجعيين عَلَى قلب الحكم المقيد واحياء الحكم الاستبدادي المطلق وألمت بحالة الامة من الاجتماع السياسي فانشأت لها فروعاً في اكثر انحاء السلطنة لتكون كنقط مركزية تجذب اليها اجزاء الامة المتناثرة عند ظهور الخطر وهكذا كان . فان الرجعيين اثاروا في الاستانة فتنة لقلب الدستور غير انهم لم يخطوا الا بضع خطوات في اعوجاجهم حتى التفت حول تلك الفروع اشتات الامة فنشأ عن ذلك كل متحد فقوة ادبية سرت منه الى الجيش الزاحف .

قلت ان صيرورة ما نظرت اليه الهيأة المركزية امراً مفعولاً هو مما يدل عَلَى حنكة سياسية من قبلها وبالتالي عَلَى خطأ الذين عدّوا انشاءها لتلك الفروع خرقاً في السياسة بدعوى انه قد ينشأ عنها ما يشين باسم الهيأة المركزية ويفقدها بالتالي شيئاً من وقارها وهيبتها . بيد انه مع كل رغبة الاتحاديين من اعضاء الفروع ممن يغارون حقاً عَلَى اسم هذه الجمعية الطاهر في انكار هذه الدعوى فلا يسعهم الا الاقرار بان مراراً ما صدر عن البعض منا ما هو مغاير لقوانين الجمعية ومبادئها . عَلَى اننا لنؤمل من اخواننا اعضاء الفروع ان يتخذوا في المستقبل رجال الهيأة المركزية مثالاً لهم في مسراهم فيما يتعلق بشؤون الجمعية وامورها . وليذكروا بل فليعلموا ان الانخراط في سلك هذه الجمعية لا يكسب الفرد نفعاً ما بل ان الغاية منها هي تأييد القانون الاساسي وخدمة المصلحة العامة ليس الا فمن دخلها لغرض آخر او لامر في النفس فليخرج منها .) .

المجلس هم نواب الامة ومنتخبوها مع ذلك فانه ليتراءى لنا ان العوامل الموقوف عليها تأييد الدستور والمحافظة عَلَى الحالة الناشئة هي لدى الجمعية اوفر منها لدى مجلس المبعوثان بدليل ما اسلفناه من تعلق صفوة الجيش بها وانعطاف سواد الامة اليها ناهيك عما بين اعضائها من الارتباط بوحدة المبدأ والمقصد وما هنالك من الوجه الآخر من التباعد والتنافر بين احزاب المجلس المتضاربة اهواؤها والمتباينة اغراضها وفيهم الاتحاديون والاحرار او اللامركزيون والمحافظون (؟) بل لعله لا يعتم الا ريثما يستأنس من جمعية الاتحاد شبح تقلص في نفوذها حتى يظهر حزب الرجعيين ايضاً .

فلذلك ولما قدمناه من الاسباب ترى ان بقاء الجمعية حارساً ساهراً عَلَى الدستور لبينا يرسخ ويتأيد الحكم النيابي في البلاد هو امر حيويّ للامة وليس لعمري من خطر في بقائها او تدخلها في الشؤون بل الخطر كل الخطر انما هو في تقلص نفوذها والويل وشقاء الامة انما هو في ملاشاتها[1]

بل انّا لنسأل الاحرار من الناقمين عَلَى هذه الجمعية الوطنية لتدخلها عَلَى ما يزعمون في الامور مما من شأنها تأييد الدستور اليس ان العادة المرعية في كل البلاد النيابية بل التي هي من النظامات الاساسية في البعض منها كانكلترا مثلاً[2]

((١) دلت فتنة الاستانة باجلى بيان عَلَى ان بقاء هذه الجمعية حارساً ساهراً عَلَى الدستور هو امر حيوي للامة فمما لا مراء فيه هو انه لولا وجودها لقضي عليه وصار مجلس المبعوثان الى ما صار اليه سلفه من قبل .)

(٢) حبذا لو تلتفت لجنة تحوير القانون الاساسي الى هذا الامر فتتبع في تحويره في ما يتعلق بامر تعيين الوزارة النظام الانكليزي وحبذا ايضاً لو تتبع في تحوير المادة المتعلقة بكيفية انتخاب اعضاء مجلس الاعيان النظام الفرنسوي لانتخاب مجلس الشيوخ فتجعل

هي ان تُشكّل الوزارة اي الحكومة المسأولة من بين اعضاء الاكثرية في ندوة الامة واليس ان هذه الاكثرية في الندوة العثمانية هي الى جانب جمعية الاتحاد والترقي [1] ولذلك كان من حقوقها بالنظر الى هذه الاكثرية ، لو نهجنا نحن في تشكيل حكومتنا منهج سابقينا من الامم الى المجالس النيابية ، ان تشغل هي من مناصب الوزارة ليس فقط ما كان ضرورياً ولازماً منها لتأييد الدستور

امر انتخاب جميع الاعيان لاثلثيهم فقط متعلقاً بارادة الامة دون سواها . ذلك لانه وان اختلفت وظائف الاعيان عن المبعوثين فليس ذلك الا من قبل توزيع الاعمال واما فعلاً فكل من مجلسي المبعوثين والاعيان هو نائب عن الامة وفي كثير من الشؤون يكون الواحد منهما مرجعاً للاخر وفي الامور الكبرى يكونان جسماً واحداً . فلما كان الامر كذلك وكانت الانابة غير حقة ولاقانونية الا بوكالة من المنوب عنه لذلك كانت انابة مجلس الاعيان عن الامة من غير اختيارها او اختيار الاكثرية منها فاسدة وغير حقة . ثم اذا كان المقصود من ابقاء حق تعيين الثلث او اكثر او اقل من الاعيان بيد السلطة هو لمجرد تحاشي مساس التقاليد فهي قد مست بنفس تحوير المادة المخولة السلطة قبلاً حق تعيين جميع الاعضاء والتي قيدتها اليوم بعدد محدود . واما اذا كان المقصود من ذلك غير ما فرضنا فلا نرى الحكمة في الامر اومسوغاً له اذ لا جدال في ان حكم الاكثرية هو اصوب او اقل ما هنالك انه اقبل للطبع من حكم الفرد فضلاً عن ان روح الدستور تنافي مبدأ التعيين المطلق وتؤيد مبدأ الانتخاب العام في كل ما يتعلق بامر الانابة عن المجموع .)

(١) تتألف الاحزاب في مجلس المبعوثان كما يأتي :

الاتحاديون اي حزب الاتحاد والترقي ١٦٤ عضواً منهم اتراك ١٣٠ والبانيون ١٥ وعرب ٥ و بلغاريون ٤ واسرائيليون ٤ وسريون ٣ وروم ١ وارمن ١ وفلاخيون ١

الاحرار او اللامركزيون ٤٥ عضواً منهم روم ٢٢ والبانيون ١٢ واتراك ٦ وارمن ٥

المحافظون ٥٧ عضواً منهم عرب ٥٢ (!؟) وارمن ٤ وترك ١

(نقلاً عن « الثان » بتاريخ ١٢ نيسان سنة ١٩٠٩)

كما هي فاعلة الان بل ان تؤلف الحكومة برمتها من بين اعضائها وتحصر من ثمّ ادارة شؤون السلطنة كلها في يدها دون ان تشارك غيرها فيها[1]

امّا والامر كذلك ولا اخال زعماء حزب الاحرار الا متضلّعين من تقاليد ونظامات البرلمانات الاوروبية فانّا لنستغرب منهم قيامهم خصوصاً لهذه الجمعية من جراء مثل هذه الدعوى واشغالها بالتالي بما يلقونه في سبيلها من العراقيل عن صرف اهتمامها الى ابادة جراثيم الرجعى وتدبير الشؤون في حين ان قد كان بالامس مرماهم ومرماها الى غرض واحد هو نشر الدستور كما انه لا يزال اليوم مسعاهم ومسعاها الى امر واحد هو تأييد حقوق الامة

وانّا وان كنّا لا ننكر ان تعدد الاحزاب السياسية في المجالس النيابية هو امر طبيعي بل ضروري ولزومي لها لما ينشأ عن ذلك من احتكاك الافكار وتمحيص الآراء فاختيار الانسب منها، مع ذلك فانه لا يسعنا الا القول بان حراجة موقفنا

---

(١) ان الباعث على احجام الجمعية عن تشكيل الوزارة برمتها من بين رجالها هو رغبتها في محاشاة اضرام نار الغيرة في نفوس الغير او خشية من ان تتهم بالنزوع الى الانتفاع الذاتي او الاستئثار بالسلطة وليس كما يتوهم البعض لخلوها عن الاكفاء من الرجال . وكيف كان الامر فان الامة تنظر اليها اليوم كالآلة المحركة بل كالكل في الكل فيما يتعلق بشؤون السلطنة وبعبارة اخرى انها هي اليوم الهيأة المسأولة في نظر الامة سواء كان ذلك لاكثريتها في المجلس او لامرٍ آخر واليها يعزى كلّ ما ينشأ في السلطنة سواء كان ذلك خيرًا او شرًا . فكيما يكون اسناد هذه المسأولية اليها حقاً وعدلاً كان من الضروري ان تشغل هي كل المناصب ذات المسأولية . ومهما يكن من الامر فانه وان كانت الامة لا تتطلب بالان العاجل ترقية المالية والعسكرية والبحرية والتجارة والصناعة والزراعة — كل ذلك يستلزم العشرات من السنين — فهي مع ذلك تنظر بفروغ صبر الى توطيد الامن العام على الخصوص وان ذلك لا يتطلب سوى حسن ادارة وقوة ارادة

وحداثة عهدنا بالمجالس النيابيـة الى غير ذلك لمماً يستلزم غاية التروي والتأني في مناولة المسائل السياسية العامة والاحجام عن كل ما كان من شأنه انشاء التنافر والتضاغن بين عناصر هذه الامة التي مع كل ما مرّ عليها من الاحقاب والقرون لم تهنأ بعد بيوم واحد من الحرية الحقة . فلذلك كنا من الذين يتراءى لهم ان الاحرار او بالحري الحزب المكنّى بالاتحاد الحر ليوآخذون مرّ المواخذة عَلَى تسرعهم في فتح مسألة حيوية للامة ، مما لا نعلم الى اين قد تجرّ بنا ، كمسألة الاستقلال الاداري . بل هي عَلَى ما يخيل لنا مما لم يكن يجوز الدخول في معارجها الا بعد ان نبتدئ نفقه للاتحاد والتضامن معنى ولحقوق الانسان وواجباته نحو الغير مغزى وذلك ما لا اراه يتأتى لنا قبل العشرات من السنين . ناهيك عن ان ما يتشوفون اليه هم انما هو من الكماليات للشعوب ونحن ما زلنا كما لا اخالهم يجهلون احوج الى الضروري بل الى الحاجي منه الى الكمالي من امور الاجتماع والعمران .

او ما كفى هذه الامة ما قد انتابها بل لا يزال يداهمها من الصدمات من الخارج وما هنالك من الفوضى في الداخل حتى تفاجأ بهذه المسألة الشاغلة الكبرى .

او هلا تراءى لهم مثَل هذه السلطنة مثَل سفينة تقادم عهدها وخلخلت الانواء اركانها ، ومسيرها في بحرٍ ارياحه هائجة ، وامواجهُ متلاطمة ، والا فاذا لم يحسن قيادتها ربّانها وتتكاتف وتتضامن بحّارتها فعبثاً يرجى وصولها الى مرساها .

وانما قد ضربت هذا المثل مع ما فيه من الألم للعاطفة وقلت ما قلته عَلَى هذه الصفحات من الحقيقة الجارحة غير محجم لالمٍ تحدثهُ او متردد لغيظ تضرمه لعلّنا نقف فنفكّر فيكون لنا فيها **عبرة وذكرى** .

ضُمّت القصيدتان التاليتان الى الفصول السابقة لانهما من جنس الموضوع وقد نُشرت الاول منهما في جريدتي «المقطم» «والاحوال» والثانية في «الوطن»

وسلامٌ على العظام البليَّه

خُلِقَ الناسُ في الحقوقِ سواءً ... فتقوَّى قومٌ وسادوا البقيه
زعموا ان المُلْك آتٍ اليهم ... بدءِ بدءٍ من سلطة علويه
فكأني بهم يقولون وهماً ... نحن لسنا من طينةٍ آدميه
اورثوه بعد الممات بنيهم ... امشاعٌ حقوقنا البشريه
ظلموا الشعب واستبدوا دهوراً ... انما لم يدم رقاد البريه
قام فيهم ذوو العقول فنادوا ... انتم المُلك والملوك الرعيه
ليس حقاً ان يحكم الكلَّ فردٌ ... انما حق الحكم للاكثريه
ناهضوهم مستهلكين ففازوا ... وغدا الكل في الحقوق سويه
«انت حرٌّ يا ايها المرء فاعلمْ ... انت حرٌّ وهذه اوليه»
انما يرضى بالهوان جبانٌ ... كيف ترضى الاذى النفوس الابيه
ليس ميتاً مستبسلٌ مات حراً ... انما الموت في الحياة الدنيه
قاتل الله كلَّ من رامَ شراً ... باخيهِ وعاثتِ الوطنيه
قسمتنا يدُ المفاسد دهراً ... فانقسمنا وكان ذاك بليه
يا لقومي إنْ تُقْسَموا لا فلاحٌ ... انما تُفلحون بالعصبيه
ان ضحكنا فلنضحكنَّ كفردٍ ... او بكينا · قِفوا لنبكِ سويه
خلِّ قسّي وشيخكم في جدالٍ ... واجكِ لي في المسائل الجوهريه

ليس فينا من مسلمٍ او مسيحيْ نحن ياقومُ واحدٌ في الرعيه
قبلُ كنا مشتتين شتاتاً جمعتنا فتاةُ تركٍ فتيه
رحم الله كلَّ من مات منهم في سبيلِ الدستورِ والحريه
بايعوهم عرش العُلى واذكروهم في صلاة الضحى وعند العشيه
مات عيسى فالهتهُ الوفُ والوفُ ماتوا وراحوا ضحيه
وحيينا بموتهم ولعمري لم يمت من مضى فدى للبقيه
ردّدوا القول فليعش كلُّ حرّ من حماة الدستور والشورويه
ونيازي وانورُ باعثانا وسلامٌ عَلَى العظامِ البليه

بيروت في ٥ آب سنة ١٩٠٨

الحياة بعد الموت

سلْ سياجَ السلطانِ عمّا رآه ... وَلَكَمْ سِيمَ من اذىً ودسائسْ
وَلَكَمْ سِيدَ من نفوسٍ كبارٍ ... وَلَكَمْ سادَ من نفوسٍ خسائس
حمل الضيمَ والاساءة دهراً ... ناظراً صابراً فظنوه ناعس
سئم العيش عيشَ ذلٍّ فنادى ... أهوانًا ونحن أُسْدٌ قناعس
ودمانا مهدورةٌ ووشاةٌ ... افسدوا المُلْك في اعالي المجالس
وسياجُ السلطانِ تمسي جياعاً ... وشهيُّ الطعام اكل الخنافس
وسياج السلطان تمسي عراةً ... ولباس المنافقين الاطالس
وسياج السلطان تمشي حفاةً ... ورَعاعٌ يمشون فوق الطنافس
بئس مُلكاً تُعَزُّ فيهِ طغامٌ ... وبلاداً تُذَلُّ فيها المقانس
رُبَّ عيشٍ ألموت افضل منهُ ... ومماتٌ بالعزّ دأب الاشاوس
ربَّ قومٍ يرضى بذلٍّ واكن ... نحن أُسْدٌ والأسد تأبى المناخس
سائل الحرب ويك تُنبئك انّا ... نحن اربابها ونحن الفوارس
وحديدٌ قلوبنا او جبالٌ ... وتميل الجبال وهي جوالس
ولنا في الحروب ذكرٌ رفيعٌ ... يطمس الدهرُ وهو ليس بطامس
مات رُعْباً قبل اللقاء عدوٌّ ... فاتينا وما رأينا مشاكس
وغشونا حيث النزال شديدٌ ... وأبينا الوقوف خلف المتارس

واذا اشتدّ الحرب كنّا اسوداً واذا ساد السلم كنا اوانس
وبنينا للفخر حصناً حصيناً عزّ نيلاً عَلَى الحسود المنافس
انما الخائنون قد هدموه قاتل الله الخائنين الابالس
هدموه وابدلوه بذلٍ واقاموا مما بنينا مدانس
مزّقوا احشاء الرعية إرْباً واراقوا الدما وسدّوا المنافس
وقصورٍ ترونها شاهقاتٍ انما قامت من دما كل بائس
افسدوا امّةً فنمّ بنوها بابيهم وافلحوا بالنسائس
ملأوا الارض سبّةً وفجوراً وسفاهاً وخسّةً ورجائس
ارعد الجوُّ من عويل الثكالى وبكاء اليتيم ابكى الروامس
واكفهرّ الفضاء من جورهم واصطبغ البحر من دماء الفرائس
زمجر الليث في منستيرَ فارتجّت له ارض الترك مع ارض فارس
وكأنّ الافلاك مالت ومادت او دنا اليوم يوم تحيى الطوامس
وهوى العرش من زئير نيازي وضجيج الابطال شمّ المعاطس
سلّ سيفاً فأومض البرق منهُ وجلا ليلاً كانَ بالامس دامس
أنزلتْ آية السلام عليه فتآخت جوامعٌ وكنائس
وبكى الظالمون لمّا رأوه ورأوا في إفرندهِ الموت عابس
وعتاةٌ تمزّقوا وطغاةٌ وذميمٌ وخائنٌ ومدالس
فوقفنا مسائلين حيارى ذاكَ حلمٌ بدا لنا ام وساوس
نفخ البوقَ انورٌ فبُعثنا بعد ان كنا في القبور الدوامس
بُعِث القوم الصادقون ولكن قَبَضَتْ أنفسَ البغاة ابالس

اخول الوغى سلامٌ عليكم ونحيّيكم والرؤوس نواكس
ان حييتم فنحن نحيا والا فسلامٌ عَلَى طلولٍ دوارس
افتاة الترك الفتية كفّي غرامٌ عليكِ تعذيب آيس
اخضوعي اغراك ام ذلّتي ام وقفة الليث في منستيرَ حارس
اهلال السلام فأسلم وسالمْ واهدنا السبل في ظلام الحنادس
فاذا رامنا بسوءٍ عدوٌّ فلعينيك انفسٌ ونفائس
اعظاماً رمّت عليك سلام وصلاة الرضوان من كل يائس
وَلَئِن ابلاك البلى لالوفٌ قد حيوا من تلك العظام البوائس
يدرُس الرسم والطلول وتمضي وضريحٌ لمدْحتٍ غير دارس
كيف يعفو او كيف يبلى ضريحٌ ضمّه الشعب في فوادٍ موانس
رحم الله كلّ من مات حرًّا وسلامٌ عَلَى القبورِ الدوارس

بيروت ١٩ ايلول سنة ١٩٠٨

JAFFE LIB.
03 FEB 2002
Circulating Dept. 2

DATE DUE

A.U.B. LIBRARY

CA : 342 : T11aA
ثابت ،ايوب
عبرة وذكرى او كلمة حول الشورى
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01015006

CA
342
T11a A
c.1